الفصل الثانى

«المرأة والثورات العربية»

- المرأة المصرية مناضلة وثائرة
- الثورة العرابية ودور المرأة
- دور المرأة فى ثورة ١٩١٩
- المرأة وثورة ١٩٥٢
- المرأة وثورة ٢٥ يناير و٣٠ يونيو
- أهم مكاسب ثورة ١٩١٩ وثورة ٢٥ يناير
- ثورة ٣٠ يونيو
- حق المرأة فى الانتخاب والترشيح
- قيد المرأة فى جداول الانتخاب
- تمثيل المرأة فى مجلس الشعب والتمييز لصالحها
- المرأة المصرية مناضلة وثائرة نماذج
- المرأة الفرعونية (كليوباترا)
- المرأة المصرية فى القرن العشرين
- نبوية موسى – ملك حفنى ناصف – عائشة تيمور
- فى المجال الاجتماعى – الرائدة سيزا نبراوى – الدكتورة سهير القلماوى – أمينة السعيد – نوال السعداوى – ميرفت التلاوى – فتحية العسال
- شاعرات مصريات
- المرأة والثورة فى اليمن السعيد
- المرأة وثورة تونس
- ثورة ليبيا
- ثورة سوريا والمرأة
- نماذج للنضال النسائى العربى (جميلة بوحريد – فدوى طوقان)
- حرم الرئيس تحرمه من السلطة

المرأة والثورات العربية

لعبت حواء دورا حيويا ومحوريا فى إطار سعيها وبحثها عن العيش والحرية والكرامة الإنسانية، بمشاركتها للرجل فى ثورته على الظلم والفساد وبقيت الحرية مطلب اجتماعى يحتاجه الجميع، المرأة والرجل، ولا يستطيع أحد إنكار حقيقة أن الحاجة إليها والحلم بها مبدأ يتساوى فيه الرجل والمرأة، وحق التمتع بها للرجل والمرأة سواء وهى حق وليس حجة اجتماعية، وأن الحرمان منه، والحاجة الملحة إليه تدفع إلى الارتماء فى خضم ميادين النضال والمطالبة بها، وأن السلم الاجتماعى والسلام العالمى لن يتحققا إلا بالتوازن فيهما بين الرجال والنساء وتحرير المرأة مما يكبلها من قيود عظيمة لتقف جنبا إلى جنب مع الرجل فى ميادين الحياة المختلفة، لأن المرأة مثلها مثل الرجل وإن اختلفت فى نواحى الحياة البيولوجية التى ميزها الله بها عنه، بما زرع فيها من مشاعر الحنان والمودة والرقة و متعها بدهاء خلقى ربانى، قلما يتمتع به رجال السياسة الكبار. وهو ما يمكنها من خلال تلك الصفات الوراثية من تغيير أمور كثيرة حولها إن هى تخلصت من غبن الحرمان من الحرية وتغلبت على الأعراف الاجتماعيّة والتصدى للذين يضعونها تحت تحكم أسطورة الذكورة الكاذبة، ويحصرون عقلها فى الأحكام الجاهزة المسبقة والتوجهات المحددة فى الأنوثة والزواج والعفة والإنجاب وتربية الأولاد، وتلبية رغبات الزوج، ويتفننون فى استنفار كافة قدرات القوامة المعززة بآراء واتجاهات معينة لترسيخ عقلية الحجز والتحجير عليها، بهدف إثناء المرأة عن الخروج من القمقم والثورة على الموروثات البالية والمفاهيم التى تحط من إنسانيتها، وتدمير التقاليد العتيقة التى أفرزتها العقلية الجامدة كسلاح فتاك يُتحكم به فى عقول بعض من الرجال الذين تتحكم فيهم أسطورة الذكورة الزائفة التى تختزل المرأة فى حيز الجسد وتعتبرها مجرد وعاء للمتعة. ولا نعنى هنا بالحرية أن تتجاوز المرأة العادات والتقاليد الشرقية ولا الخروج عن التعاليم الدينية الصحيحة، لكن الحرية التى نقصد، هى حرية الرأى وحرية الكلمة وحرية اتخاذ القرار وحرية التعليم وحرية إثبات الوجود فى المجتمع الذى تشكل نصفه المكمل والمشارك الحقيقى والفعال فى كل مهماته، ومنها الوقفات والانتفاضات الشعبية المطالبة بتغيير الأوضاع التى عاشتها الأوطان العربية فى الآونة الأخيرة، من تونس ومصر والجزائر، إلى عمان وصنعاء مرورا بليبيا، وغيرها من البلدان العربية الأخرى. والتى أظهرت فيها المرأة، وفى اللحظة الحاسمة، أنها

لن تسمح لأىٍّ كان أن يمنعها من أن تكون شعلة ثائرة فى مواجهة ما يهدد مجتمعها من أخطار الظلم والقهر، سواء جاء المنع، على شكل هيمنة الرجل على الفضاءات الخارجية لاحتجاجات الشارع، أو ما تتسم به الاعتصامات من عنف واندفاع، وهو ما لايتفق مع طبيعة جنسها اللطيف، رغم ما لديها من طاقات متميزة وإمكانيات هائلة، وعزم ثابت وخارق فى اتخاذ قرارت الحضور وإثبات الذات، ولا تنقصها، مخلوق مثابر مبدع خلاق، لا قوة التصميم، ولا الإرادة ولا ترتيب الأفكار، لتنجح فى كل المهام مهما صعبت، بل إنها تحقق فى بعضها ما لا يستطيع أن يصل إليه الرجل، وذلك كلما سنحت لها فرصة التخلص من سجن الموروثات بقوة وثقة وعلى الرغم من تواضع مشاركة المرأة، وخجلها فى كثير من الأحيان والمواقع،والذى يعود لطبيعة المجتمع المحافظ الذى تنتمى إليه، وصعوبة اختلاطها بالشارع العربى الذى تستفحل فيه ظاهرة التحرش بكل أنواعه بما فيه التحرش الجنسى – فالملاحظ أنها أصبحت تلقى بنفسها إلى جانب الرجل، فى غضب تلك الشوارع المنتفضة، وترفع صوتها الطروب بالاحتجاج للمطالبة بتغيير المشهد السياسى العربى، وتحسين ظروف عيش المجتمع المكون من أبنائها وبناتها وأحفادها، وتحررهم من العبودية والظلم والاضطهاد. وقد لوحظ خروج آلاف النساء من مختلف الأوساط والأعمار والانتماءات، المحجبات والسافرات، إلى ساحات الثورات العربية، لمشاركة شباب التغيير فى نضالهم، وتعبئة الجماهير وحثها على الثورة سواء على المواقع الاجتماعية، وفى مقدمتها الفيس بوك، والتى تزايد إقبالهن عليه بحدة، أو بالنزول إلى الشارع الذى يبدو أنهن حققن فيه ما لم يحققه الرجال، خاصة فى المجالات التى تحتاج إلى حنانهن ورقتهن ونعومتهن، حيث لم يقتصر دورهن على تعليق شعارات الثورة على الصدور والهتاف بها فقط، بل تعدينه إلى مشاركة فعالة وزخم عال أخطر موقفا من رفع الصوت بالاحتجاج أو إشعال النار فى الأجساد..

منذ بدء الخليقة كان النظام البدائى يعتمد على رئاسة المرأة للعشيرة أو القبيلة فى كثير من أحقاب تلك العصور السحيقة، وعرفت تلك النظم بالمجتمعات الأمومية، بل وما تزال هذه المجتمعات الأمومية بعينها موجودة فى قبائل إفريقية حتى اليوم.

ومكانة المرأة تمثلت فى مخيلة الرجال روحيا وعقائديا، على اعتبار أنها قوى طبيعية مسيطرة، وقد وضع الرجل البدائى المرأة فى مصاف القوى السحرية الغامضة، بما تثيره فيه من غرائز يصعب ترجمتها وفهمها، بل يستحيل تفسيرها أحيانا.

وأكدت حضارة الفراعنة أن للفراعنة فى تلك الحقبة حس مرهف وقلوب جد محبة متفتحة، والمرأة كانت وقتها محور اهتمام الرجال خلال تلك الحضارة الفريدة والغامضة.

المرأة المصرية ثائرة ومناضلة

يتحدث التاريخ عن الحضارة الفرعونية القديمة الكثير، وعن أوضاع المرأة المصرية فى عصور مختلفة، حيث يؤكد أن اكتشافات علماء التاريخ تؤكد أن المرأة المصرية القديمة كانت متساوية مع زوجها فى المكانة والقدر، إلاّ أنها مع بدء ملكية الأرض وفى عهد الأسرة السابعة حتى العاشرة انخفض وضعها، بسبب تفشى العبودية والظلم والإقطاع فى عصر الهكسوس، حتى عصر الدولة الحديثة (١٥٨٠ق م) حيث استردت بعضا من كرامتها مع ثورة النساء والعبيد، والشعب المصرى القديم، ضدّ المستعمرين والإقطاع. وفى الأسرة الثامنة عشرة ظهرت الملكات المعروفات حتى يومنا، كالملكة «نفرتيتى»، والملكة «حتشبسوت» التى حكمت مصر من (١٤٨٣ حتى ١٥٠٤ق م). ويعتقد بعض علماء التاريخ والآثار أن الطفل فى ذلك العصر كان يُنسب إلى أمه.. وأن المرأة قد اشتغلت كل الأعمال، فكانت حاكمة، وكاهنة، وآلهة. ولم يكن هناك فصل بين الجنسين.

حتشبسوت.. تاوسرت.. كليوباترا.. شجرة الدر.. أمثلة لنساء مصريات تقلدن حكم مصر تلك النساء كن ثائرات ونجحن بفضل قوتهن وذكائهن فى اعتلاء عرش مصر.

المرأة المصرية خاضت معارك نضالية إلى جانب الرجل، بل استشهدت بعضهن وجرحت أخريات وما من بلد فى الشرق يبدو فيه نفوذ المرأة واضحا جليا كما يبدو فى مصر.

ففى الحملة الفرنسية سجلت نساء الإسكندرية تاريخا نضاليا فى التصدى للغزاة وعندما سارت الحملة فى اتجاه رشيد قاتلت نساء رشيد حتى إن فتاة رشيدية واحدة قتلت خمسة عشر جنديا وجرت جثثهم فى بئر بمنـزلها حيث كانت تخرج لاستدراجهم وقتلهم فى بيتها وقد أعدمها الفرنسيون لتصبح أول شهيدة فى تاريخ المقاومات المصرية وتصبح خسائر المصريين فى هذه المعركة ثلاثمائة رجل وامرأة.

وفى الإسكندرية احتشد الأهالى للدفاع عن مدينتهم حتى اضطر نابليون لدخول المدينة من حارة ضيقة جدا فأوقفته طلقات رصاص صوبها عليه رجل وامرأة من إحدى النوافذ فتقدم جنود الحرس وهاجموا المنـزل برصاص بنادقهم وقتلوا الرجل والمرأة.

ولم يقف دور نساء الإسكندرية فى الدفاع عن مدينتهم عند هذا الحد فكن يجمعن الأوانى النحاسية من منازلهن لتستخدم من جديد كذخيرة حية توزع على المقاومين وكن يشتركن فى نقل الحجارة إلى الأسوار حيث كانت تتسلح النساء اللواتى لا يجدن استعمال البنادق وقد كانت الإصابة من حجارة النساء لا تقل خطورة عن إصابتهم برصاص بنادق الرجال.

وأيضا فى القاهرة شاركت المرأة فى ثورتى القاهرة الأولى والثانية ضد الفرنسيين بالمواجهة من خلف الأبواب والنوافذ بإلقاء القذائف والأوانى على رءوس الأعداء وقاومت النساء دخول الفرنسيين البيوت وسالت دماء كثيرات من النساء كما سالت دماء الرجال. إن أول ما يحكيه لنا التاريخ فيما يخص دور المرأة فى صد الاستعمار وقوف المرأة المصرية فى وجه الحملة الفرنسية ١٧٩٨م – ١٨٠١م حيث أكدت كتب التاريخ أن مشاركة النساء فى المقاومة واضحة ومؤثرة فى العديد من القرى والمدن فهى لا تقل أهمية عن دور الرجل وهناك أمثلة كثيرة لتضحيات المرأة فى مقاومة الحملة منها أن بونابرت كاد يفقد حياته فى يومه الأول بالإسكندرية عندما أطلق عليه رجل وامرأته الرصاص من نافذة منزل بحارة من حارات المدينة ولكنه نجا بأعجوبة واستمر الرجل وامرأته يطلقان الرصاص إلى أن هاجمهم الفرنسيون وقتلوهما.

وهناك وقفت المرأة المصرية فى ١٨٠١م فى حركة احتجاج شعبى ضد ظهور مظالم السياسة المالية العثمانية مما أدى إلى إرغام الوزير التركى للاستجابة لمطالبهن، ومره أخرى ١٨٠٤م عندما تزايدت مظالم عثمان بك البرديسى فاندلعت براكين المصريين وخرجت النساء ببولاق فى مظاهرة حاشدة احتجاجا على المبالغة فى فرض الضرائب.

ثم كان هناك الدور الأكبر للمرأة عندما شاركت ١٨٠٥م فى الاحتجاج على اعتداءات جنود الولاة المستمرة على الأهالى إلى أن تحولت إلى مظاهرة كبير بقيادة عمر مكرم مما أدى إلى عزل خورشيد باشا وتولية محمد على ووقفت المرأة المصرية أيضا أمام مدافع الإنجليز ١٨٠٧م التى قادها فريزر. وكان دور النساء فى مقاومة الحملة دليلا على حضور المرأة فى المجتمع دائما وأنها مستعدة للتضحيات من أجل وطنها.

الثورة العرابية ودور المرأة

ثم تأتى ثورة عرابى الوطنية لتغير النظرة التقليدية للغرب تجاه النساء ولقد وجد عرابى فى الحريم وبين سيدات مصر تأييدا للقضية الوطنية ولمبادئه منذ اللحظة الأولى ولقد ظللن ثابتات على حماسهن وتأييدهن حتى اللحظة الأخيرة وأيضا أميرات الأسرة الخديوية تعاطفن مع عرابى فى مطالبه العادلة فيما عدا أم توفيق وزوجته ففى اليوم الثانى لضرب الإسكندرية هبت كل فتيات مصر وبنات الأسر الكبيرة لجمع التبرعات وبذلها وألفن فرقة لتحضير الضمادات ولوازم الجرحى لإرسالها للأطباء حتى إن الخديو توفيق قال فى حديث له إنه يستطيع أن يعيش فى سلام لولا شيئان هما أشد ما فى مصر خطرًا عليه هما الصحفيون وألسنة النساء.

«دور المرأة فى ثورة ١٩١٩م»:

ولم تشأ المرأة المصرية أن تحجم عن المساهمة فى تلك الثورة التى اشتد لهيبها على المحتل الغاصب إلى أن جاءت ثورة ١٩١٩م والتى تمثل نقطة تحول كبيرة فى تاريخ المرأة المصرية حيث إنها لم تكن احتجاجا سياسيا فحسب ضد الاحتلال وإنما كانت احتجاجا اجتماعيا ضد التقاليد الجامدة التى عملت على تقييد المرأة. وكانت ثورة ١٩١٩م تمرد سياسى واجتماعى وفكرى، تمرد أدى إلى خلع الحجاب الفكرى عن عقول النساء الثائرات، والنقاب الاجتماعى عن سجينات التقاليد البالية، والخمار السياسى عن الوعى المتفجر للمطالبات بحرية الوطن ومواطنيه رجال ونساء كما أن هذه الثورة أكدت على أن المرأة المصرية على قدر من الكفاءة التى تمكنها من القيادة الشعبية حيث استطاعت فى تلك الثورة أن تخطط وتنظم مظاهرة كبرى بهذه الدرجة أفزعت قوات الاحتلال. كما أنها أكدت على وطنية المرأة المصرية فقدمت الكثير من التضحيات وأن المرأة شريكة أساسية فى المجتمع تعيش آلامه وأوجاعه ومستعدة لبذل الروح من أجل الوصول به إلى أرقى سلم التقدم، فالشعور الوطنى عند المرأة لا يقل عنه عند الرجل.

صورة لمظاهرات المرأة فى مدينة طنطا أثناء ثورة ١٩١٩م

ولقد نبهت تلك الثورة الأمة المصرية إلى ما يجب فعله للنهوض بالمرأة وتغيير المفاهيم السائدة عنها وظهرت الأصوات المنادية بتعليم المرأة وإعطائها حق المساواة والمشاركة السياسية، ففى يوم الأحد ١٦ مارس انطلقت كثيرات من عقائل العائلات الراقية يجبن أنحاء القاهرة يهتفن بحياة الحرية والاستقلال مناديات بسقوط الحماية، وقد مررن بموكبهن بدور القنصليات ومعتمدى الدول الأجنبية والناس من حولهن يصفقون لهن ويهتفون والنساء من نوافذ بيوتهن يزغردن ويهتفن، ولكن لم يكن للسلطة أن تترك مثل هذا الموكب الرائع دون أن تشوه من جلاله فضرب الإنجليز نطاقا حولهن وسددوا إليهن فوهات بنادقهم وحرابهم على أن السيدات لم يرهبن هذا التهديد، بل تقدمت واحدة منهن إلى جندى كان قد وجه إليها بندقيته وقالت له بالإنجليزية (أطلق بندقيتك فى صدرى لتجعلوا فى مصر مس كافل ثانية). ومس كافل هى الممرضة الإنجليزية المشهورة التى أسرها الألمان وأعدموها أثناء الحرب العظمى وأثار إعدامها ضجة كبرى فى العالم. فخجل الجندى وتنحى للسيدات عن الطريق بعد أن لبثن فى وهج الشمس أكثر من ساعتين.

ولم يقتصر دور المرأة فى مشاركتها على المسيرات والمذكرات فقط. بل قامت النساء بدور فعال فى الإضرابات العمالية الواسعة التى شهدتها تلك الفترة وظلت المرأة تواصل دورها فى المراحل التالية للثورة عندما بدأت المقاطعة الشعبية للجنة ملنر ثم مقاطعة البضائع الأجنبية.

وفى الريف أيضا كان للنساء دور، فقد اشتركن مع الرجال فى قطع خطوط السكك الحديدية وتحطيم أعمدة التلغراف ومنع العتاد عن جيوش الاحتلال.

وفى ٢٠ مارس خرجت مظاهرة نسائية حاشدة توجهت إلى بيت الأمة وهى تحمل لافتات كتب عليها (إننا نحتج على سفك دماء الأبرياء العزل من السلاح ونطلب الاستقلال التام).

وقد سقطت فى أحداث الثورة فى مرحلتها الأولى مجموعة من الشهيدات كانت أولاهن هى (شفيقة محمد) وأيضا من الشهيدات (مهجة رياض، عائشة عمر، حميدة خليل). هذا عدا أخريات مجهولات.

وبعد عدة سنوات شاركت المرأة فى المظاهرات الوطنية التى اندلعت قبيل ثورة ١٩٥٢م فنجدها تشارك فى المظاهرات التى تؤيد قرار الحكومة المصرية بإلغاء معاهدة ١٩٣٦م. كما

نظمت النساء المصريات حركة لمقاطعة البضائع الإنجليزية ووقفت مجموعة من البنات أمام فرع بنك باركليز الإنجليزى فى القاهرة يمنعن العملاء من الدخول.

وشكلت مجموعة من النساء المصريات أول لجنة نسائية للمقاومة الشعبية تعاون وتساند الفدائيين فى كفاحهم المسلح ضد الاحتلال البريطانى فى القناة وقد سقطت عدة شهيدات أثناء عمليات المقاومة الشعبية فى القناة أشهرهن (أم صابر) التى استشهدت فى مدينة أبى حماد و(سيدة بندارى) التى استشهدت فى التل الكبير. وتبقى صفحات التاريخ المجيدة تروى حكاية المصرية الصابرة الصامدة التى تقف إلى جانب الزوج والأخ والحبيب فى معاركه النضالية من أجل الحرية والعدل: والمساواة.(أمينة يوسف: المصريات الثائرات. علامات على طريق الحرية، ديوان الأهرام)

المرأة وثورة ١٩٥٢

على الرغم من أن ثورة ٥٢ لم يقم بها الشعب ولكن قام بها الجيش ثم انضم لها الشعب بعد ذلك فإنها عبرت عن نبض الشارع المصرى وما به من فساد سياسى وظلم اجتماعى ووجود الاستعمار، فقد جاءت الثورة لتحقق العدالة الاجتماعية القائمة على الديمقراطية والاستقلال مما دفع المرأة للمشاركة بالثورة فيما يعد ثورة التغيير لأنها إحدى المتضربين من الظلم الاجتماعى هذا.

وجاءت ثورة يوليو لتسهم فى إكمال هذا الدور وتفتح الأبواب أمامها للوصول إلى المواقع المختلفة، كانت المرأة فى الخمسينيات والستينيات شديدة الحماس للمشاركة فى نهضة المجتمع، لم تترك الأبواب التى فتحت لها بل تقدمت وكافحت وكرست بشكل نهائى مفهوم المرأة العاملة فى الحياة المصرية المعاصرة،كذلك انطلقت فى كل درجات التعليم كاشفة عن شهية كبيرة للعلم والتفوق المستمر.(ماجدة موريس: مبدعات تليفزيونيات – جيل الستينيات،مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٩م).

وها نحن فى تلك الفترة التاريخية الحرجة التى تمر بها الدولة المصرية بعد آلاف السنين من تولى المرأة عرش مصر نناقش التمثيل الضعيف للنساء فى البرلمانات وكذلك نناقش إمكانية تعيينهن كوزيرات ومن ثم يستبعد البعض إمكانية فى ترشحهن فى منصب رئاسة الدولة. و لذلك يعتبر المراقبون أن المشاركة الملحوظة للنساء فى انتخاب الرجال فى البرلمانات إنجازا. فهناك بالفعل مشاركة ملحوظة بشكل كبير للنساء فى الاستفتاءات

الدستورية وفى الانتخابات البرلمانية و الرئاسية فيما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م. ففى الانتخابات البرلمانية تواجدت النساء بالأساس كناخبة وبصورة استثنائية كمرشحة. أما فى الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٢م فلم تترشح أية سيدة.

إلا أنه بالرغم من ذلك فهناك محطات مهمة فى إطار الحراك النسائى المصرى فى الفترة الأخيرة منها تعيين السيدات درية شرف الدين وزيرة للإعلام والدكتورة مها الرباط وزيرة للصحة والدكتورة ليلى راشد إسكندر وزيرة للبيئة فى حكومة الدكتور حازم الببلاوى السابقة وهى مناصب وزارية كانت حكراً للرجال لفترة طويلة، فتعد درية شرف الدين أول وزيرة للإعلام وذلك بعدما انحصر دور المرأة فى وزارات خدمية لا ثقل لها فيما قبل الثورة المصرية. وإن كان عدد ثلاث وزيرات ليس سابقة أولى من نوعها إلا أن الجديد هو الحصول على مناصب فى وزارات حيوية كالإعلام والصحة. تلا ذلك فوز الدكتورة منى مينا، منسقة حركة «أطباء بلا حقوق» فى ديسمبر ٢٠١٣م وعضوة مجلس النقابة العامة للأطباء، بمنصب أمين عام نقابة الأطباء وهى أول سيدة تتقلد هذا المنصب المهم. ومؤخرا فى فبراير ٢٠١٤م تم انتخاب أول سيدة لرئاسة حزب سياسى وهى «هالة شكر الله» لرئاسة حزب الدستور. وكل تلك مؤشرات إيجابية لوجود المرأة فى الحياة العامة المصرية.

(مريم وحيد مخيمر: المرأة المصرية..من الثورة إلى الدولة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٩ – ٣ – ٢٠١٤م)..

المرأة المصرية وثورة ٢٥ يناير وثورة ٣٠ يونيو

فى مصر ظهرت شخصيات نسائية شابة شاركت بفاعلية فى الثورة وسجلت صفحة جديدة فى كفاح المرأة المصرية كما فعلت من قبل فى ثورة ١٩١٩م.لقد شاركت النساء فى صناعة التاريخ ووقفن فى الجانب الصحيح منه، وحيث إن المرأة هى الأكثر تعرضا للظلم فى هذه المنطقة فأن خروجها كان بحثا عن العدالة والمساواة والمواطنة والحرية وقد خرجت المرأة المصرية من قبل كما ذكرنا عام ١٩١٩م وخلعت برقع الخوف إيذانا بحقبة جديدة لمصر تتحرر فيها من الإستعمار الخارجى وتتحرر فيها المرأة من القهر والظلم والاستعباد حتى جاءت ثورة ١٩٥٢م، فأسقطت الملكية،وأنهت الإحتلال وحصلت على الاستقلال، فى ظل هذا العصر الليبرالى الذى سبق الثورة والذى سمى بعصر التنوير بدأت المرأة تحررها مع انخراطها فى المطالبة بحرية الوطن، شهدت مصر رائدات رفعن رايات التمرد مطالبة بحقوق كثيرة كانت المرأة محرومة منها

مثل (نبوية موسى)، (عائشة التيمورية)، (ملك حفنى ناصف)، إلى أن رفعت (هدى شعراوى) ورفيقاتها الثائرات الستار عن الحركة النسائية المصرية بعد عودتهن من المشاركة فى مؤتمر دولى هو الأول الذى تشارك فيه نساء مصريات للمطالبة بالحرية والاستقلال لمصر وبدأت المرأة تشق طريقها، وجاء الخروج الثانى للمرأة فى ميدان التحرير أيضا سعيا لتحرير مصر من الاستبداد والظلم الداخلى و لتتحرر المرأة من الظلم والتهميش وتقييد حريتها. (محمود خليل: الحوار المتمدن – العدد – ٣٦٤٢ – ١٨ – ٢ – ٢٠١٢م).

حيث امتلأ ميدان التحرير المصرى بالمتظاهرات من مختلف الأطياف الاجتماعية والقناعات الدينية، مسيحيات مرتديات صلبانا، ومسلمات منتقبات ومحجبات وغير محجبات من فتيات بدا على مظهرهن ضيق ذات اليد، وأخريات من بنات الطبقات الراقية المقتدرة، عالمات وسيدات أعمال وممثلات شابات ومخضرمات. تتعاونّ جميعهن لتشكيل لجان تفتيش المتظاهرين الوافدين إلى ميدان التحرير للحفاظ على سلامة الموجودين الذين تحولوا إلى معتصمين بقلب الميدان الذى بقين لعدة أسابيع ماكثات فيه يوحد بينهن النضال من أجل الحرية وتنحى مبارك.

ومن الوجوه التى ظهرت بقوة بقلب الميدان، ذلك الوجه النسائى الشاب الشهيدة سالى زهران التى اعتبرها الفنان «مصطفى التونى»: جان دارك المصرية، ووضعت وكالة «ناسا» الفضائية اسمها على إحدى المركبات المتجهة إلى المريخ، وأطلقت «بلدية رام الله» اسمها على شارع فى المدينة، والتى كانت صورتها هى وأحمد بسيونى، من أولى الصور التى تم تداولها عبر موقع الفيسبوك، كأول شهداء الثورة، إلى جانب باقى الشهيدات أمثال أميرة من الإسكندرية – كريستين من القاهرة – أميرة محمد إسماعيل – رحمة محسن أحمد من روض الفرج القاهرة – رشا أحمد جنيدى من العمرانية جيزة وغيرهن كثير. تواجدت المرأة بشكل كبير للغاية يفوق بكثير وجودها فى مراكز صنع

القرار السياسى فى ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١م و ٣٠ يونيو ٢٠١٣م. فقد شاركت النساء بكثافة فى الثورتين وقد لعبت المرأة أدوارًا فى منتهى الأهمية، حيث إن التركيز على التمثيل الضعيف للنساء فى الحياة السياسية ليس حكراً على الحالة المصرية، فكثيرا ما غفل المنظرون و المحللون السياسيون عن رصد التجارب الثورية للنساء على الرغم من أهميتها فى المسار الثورى و تطور الحضارات. و عند دراسة الثورة، لا يمكن ألا نتطرق إلى دور النساء و من هنا يمكن أن يكون التركيز على المرأة مدخلا لتحليل وفهم الثورة المصرية نظرا للدور المهم الذى لعبته فى المراحل المختلفة للثورة.

ورغم ذلك فإن الباحثين لم يهتموا كثيرا بدراسة مساهمة المرأة فى الثورة وتحليل دورها، ولذلك جاء حرصنا على استكشاف الدور الفعال للمرأة وإلقاء الضوء على مشاركتها وحضورها بقوة فى التظاهرات.

وليست مشاركة المرأة المصرية فى ثورتى الخامس والعشرين من يناير والثلاثين من يونيو الأولى لمشاركة النساء المصريات فى الثورات، فقد شاركت المرأة المصرية بقوة فى معظم الثورات والانتفاضات المصرية على مدار التاريخ كما ذكرنا ، واللافت للنظر هو المشاركة الواسعة للنساء على مدى التاريخ فى الثورات والانتفاضات الكبرى والحضور القوى للنساء فى الثورات ولكن سرعان ما يتراجع دورها فتغيب إلا باستثناءات محدودة عن مؤسسات صنع القرار السياسى.

ففى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، كسرت المرأة المصرية بمشاركتها فى الثورة كل التابوهات التى كانت تحصر دورها فى جوانب بعينها كالأمومة والإنجاب أى فى المجال الخاص بعيدا عن المشاركة فى المجال العام السياسى. وبالرغم من كل الانتهاكات التى طالتها

أثناء مشاركتها فى الثورة مثل العنف و الاعتداء الجنسى و توجيه الإهانات لها ـ فإنها إستكملت المسار الثورى بكل عزيمة و إرادة.

ولعل مفهوم الاغتراب قد يساعدنا على تفسير ما مرت به المرأة المصرية، فيمكن القول إن المرأة المصرية فى الثورة قد تغلبت على حالة الاغتراب أو نجحت فى تجاوز الاغتراب السياسى الذى عانت منها فيما قبل الثورة المصرية وهذا يتراءى لنا من المشاركة المكثفة للنساء فى الانتخابات. مما دفع البعض إلى الاعتقاد بأن السياسة أصبحت من أولوليات المرأة المصرية فى تلك الفترة ومع ذلك فإنه من الخطأ اعتبار أن مشاركة المرأة المصرية فى الثورة بمثابة مفاجأة وخروج عن المتوقع من المرأة المصرية. فبدرجات مختلفة شاركت النساء المصريات بدور واضح فى الحراك على المستوى القاعدى وقد حاولن الاتجاه بمصر نحو التحول الديمقراطى. ويجب أن نذكر هنا أنه فى مصر فيما قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١م تناولت العديد من الدراسات المشاركة السياسية للمرأة و التى أشار معظمها إلى أزمات المشاركة السياسية للمرأة المصرية والقيود التى تعرقل تقدم المرأة ومشاركتها فى المجال العام – وهو الأمر الذى لا يختلف كثيرا عن الوضع فى كثير من الدول العربية الأخرى – لكن جاءت ثورة ٢٥ يناير لتكون بمثابة حالة واقعية للمشاركة السياسية المكثفة للمرأة بدون أية ترتيبات مسبقة. وإذا تصفحنا التاريخ المصرى سنرى كيف كانت المرأة المصرية تشارك بكثافة فى المجال العام السياسى، خاصةً فى فترات الأزمات والثورات ومثال على ذلك المشاركة المكثفة للنساء فى فعاليات ثورية مثل ثورة ١٩١٩م و كذلك مشاركة النساء فى كثير من الحركات الاحتجاجية، مثل انتفاضات العمال والموظفين، التى سبقت الثورة مباشرة. و لطالما شاركت النساء فى المجال العام فيما قبل الثورة بنشاط فى الاتحادات التجارية، الأحزاب السياسية المعارضة، و الشبكات والمنظمات غير الرسمية.

فقد شهدت مصر فى الفترة السابقة على قيام ثورة الخامس و العشرين من يناير تحققًا لعدد من مطالب المرأة و لكن أكثرها على المستوى الشكلى مثل التواجد بـ «كوتا» تضمن لها حصة فى البرلمان و الحصول على عدد من المناصب الوزارية، و لكن إذا تفحصنا هذا الأمر بدقة نلمس حصول النساء المصريات فعليًا على حقوقهن ولكن تم انتهاك حقوق المرأة من زوايا عدة فبالرغم من حصول المرأة على عدد من المقاعد فى البرلمان و توليها عددا من المناصب الحكومية الوزارية و غيرها فإن معدلات العنف المنزلى كانت فى تزايد، و بينما كان هناك تمثيل أكبر للمرأة فى الحياة السياسية من خلال الكوتا فإن ذلك لم يكن مؤشرا

من قريب أو بعيد على المشاركة السياسية الفعلية للمرأة المصرية، فكانت هناك نسبة ضئيلة لمشاركة المرأة سواء كناخبة أو مرشحة فى الانتخابات.

أما فى الواقع الاجتماعى والاقتصادى، فبالرغم من تواجد المرأة بكثافة فى ميدان العمل فإنها كانت تتعرض لضغوط مادية فى العمل بسبب تضاؤل المرتبات، و لا تختلف المرأة كثيرا فى هذا الأمر عن الرجل، بالإضافة إلى ذلك كانت النساء تتعرض بصورة كبيرة للغاية للضغوط المعنوية. وكانت من أكثر المشكلات التى تواجه المرأة المصرية قبيل الثورة هى التحرش الجنسى و قد استمر ذلك لما بعد الثورة حتى و إن تراجع فى الميادين الثورية فى الثمانية عشر يوما الأولى للثورة.

ويُنظر إلى وجود المرأة بصفة عامة فى الثقافة العربية فى المجال العام بأنه وجود اضطرارى أو أنه وجود شاذ لأن مكانها الطبيعى هو البيت، فجسدها أسير المنزل. لكن فى الثورة المصرية إنتفضت المرأة ضد تلك القيود كافة و كانت المرأة المصرية حاضرة بقوة فى الثورة و كانت حاضنة للثورة كما لعبت الأدوار كافة فى الميدان الثورى من أجل إنجاح تلك الثورة. و دائما ما يُرمَز إلى مصر باعتبارها الأنثى والأم، فمصر هى أم بحنانها على أبنائها، و كان لأمهات الشهداء فى الثورة المصرية أهمية كبيرة فى مسار الثورة و فى دفع المتظاهرين قدما من أجل إنجاح الثورة و إسقاط النظام.

فقد أضفت المرأة المصرية طوال الثمانية عشر يوما طابعا مختلفا على المشهد الثورى، فقد تواجدت فى الميدان بقوة و لعبت الادوار كافة فى الميدان طبيبة و متظاهرة على خط المواجهة و فى لجان الإعاشة، كما لعبت دورا فى اللجان الشعبية. وقد تواجدت المرأة المصرية – بغض النظر عن عقيدتها الدينية و الأيديولوجية و انتمائها الطبقى.

ولم يوجد رمز واحد للسيدات فى الثورة المصرية كما كانت «ماريان» فى الثورة الفرنسية لكن بقيت رموز نسائية راسخة فى الثورة المصرية مما يجعلهن أيقونات، فالثورة المصرية تزخر بالعديد من النساء اللاتى لعبن دورًا فى غاية الأهمية للثورة و الكثير من الشابات اللاتى نشطن فى العمل السياسى و اللاتى سيتذكرهن التاريخ وقد تم تسليط الضوء الإعلامى على بعضهن دون البعض الآخر، إلا إنه لا يمكن أن يغفل التاريخ، الدور البطولى لهؤلاء السيدات فى الثورة المصرية.

كانت المرأة فى الثورة المصرية تعبر عن كل معانى الشجاعة فى التنظيم والخطابة والهتاف فى مختلف الميادين والساحات الثورية. وقد تحملت جميع أصناف الموت

والتعذيب و القهر من رصاص حى ومطاطى وغاز وضرب بالعصى، بل تحملت النساء ما لا يحدث للرجال حين انُتهكت أعراضهن و تم ضربهن بقسوة بالغة.

ولكن على الرغم من الدور الكبير للمرأة فى تحريك المشهد الثورى منذ البداية فإنها واجهت الكثير من التهميش. فقد كانت المرأة فاعلة فى التظاهرات، ولعل مشاهد هتاف السيدات بالشعارات الثورية وترديد الرجال خلفهن لتلك الشعارات فى بعض الأحيان يدل على الدور القيادى للنساء فى المظاهرات. ونعود إلى أسباب ثورة ٢٥ يناير والتى تتلخص فيما يلى:

استبداد النظام والرغبة فى تحقيق المزيد من الديمقراطية وانتشار الفساد وفوضى حقوق الإنسان وغياب العدالة الاجتماعية ومحاولة قمع الحريات سواء حرية تعبير أو حرية إبداء رأى والإحباط نتيجة ضياع أمل الشعب فى أن تقوم الحكومة بما وعدت به ثم التزاوج بين السلطة والمال والتزوير الواضح والعلنى وانتشار «البلطجة» فى الانتخابات البرلمانية إلى جانب انتشار البطالة بين قطاع عريض من المواطنين ورفض التوريث والتحول إلى جمهورية وراثية وبعد خارجى متمثل فى سقوط ديكتاتور تونس (بن على)الذى يتشابه نظامه مع نظام مبارك وتراجع مكانة مصر على المستوى الإقليمى العربى والأفريقى والغلاء وارتفاع الأسعار وتدنى الأجور. فى ضوء تلك الأحداث والأسباب كانت المرأة متضررة مثلها مثل الرجل تماما، فقد عانت من الفقر والتهميش الاجتماعى والقمع الإمنى والتدهور الثقافى والفساد السياسى بالرغم من التطور المذهل للتشريعات التى أستطاعت المرآة الحصول عليها ولكن كان هناك خطأ، حيث لم يدرك النظام السابق أنه ليس من الضرورى اتخاذ التشريعات مالم تكن متناسقة مع ثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده، فكان من الأولى اتباع الطريق المزدوج فى سن التشريعات مع إحداث رؤية ثقافية موحدة لدى الشعب عن المرآة التى تتوافق مع التشريعات الصادرة. هذا ما دفع المرأة للمشاركة بقوة فى أحداث ٢٥ يناير من أجل تغيير وإصلاح ما أفسده النظام القديم؛ فهو تعبير عن الوجود ورفض للواقع وأمل فى الإصلاح ومستقبل أفضل لمجتمعها وبلدها، ولقد تعددت صور مشاركة المرأة فى تلك الأحداث مما كان له الفضل الأكبر فى نجاح تلك الثورة فى تحقيق أهدافها الأولى والدليل على ذلك هو مشهد ميدان التحرير وغيره من ميادين مصر كلها و تنتهى مراحل الثورات الأولى لتبدأ مراحل جديدة فى البناء وهى تحقيق مطالب الثورة.

ماهى مكاسب المرأة من ثورة ١٩١٩ وحتى ثورة ٢٥ يناير؟

تؤكد كل الأحداث التى حدثت فى مصر تاريخيا أن هناك دورا كبيرا للمرأة فى نجاح الثورات ولكن هى أقل من يكسب من تلك الثورات فمثلا فى ثورة ١٩١٩م وبعد نجاح الثورة بدأت المرأة تطالب بمزيد من المشاركة فى النشاط السياسى حتى رفض طلبها مجرد حضور حفل افتتاح البرلمان ١٩٢٤م فى ظل دستور ١٩٢٣م. ولم يكن لها حق الترشيح والانتخاب فلم ينص هذا الدستور على المساواة على أساس الجنس. ولكن مثلت بالنسبة لها طريق البداية فى مسيرتها للحصول على حقوقها السياسية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية كافة.

جاءت الثورة ١٩٥٢م وأتت بمبادئها الستة وكان أحدها إقامة عدالة اجتماعية ومن ثم كان للثورة العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية بين الجنسين فصدر الدستور ١٩٥٦م وعمل على منح المرأة حقوقا سياسية أسوة بالرجل. وبذلك استطاعت المرأة أن تدلى بصوتها فى الاستفتاءات على رئاسة الجمهورية وعلى الدستور، وفى الانتخابات العامة وكذلك انتخابات الاتحاد الاشتراكى وصار لها الحق فى الترشح للانتخابات وهكذا كانت أول مرة تشارك فيها المرأة فى مجلس الأمة ١٩٥٥م بصوتين ثم زادت النسبة بعد ذلك.

كما أن الثورة عملت على تعليم الفتاة وإعدادها للعمل، بل إن مبادرة الثورة بتعميم مجانية التعليم قد أتاح فرصة لتعليم آلاف الفتيات كما أنها عملت على توظيف المرأة فترتب عليها خروج المرأة للعمل على عكس تقاليدها، فقد بدأ مع حركة التمصير فى الميدان الاقتصادى بخاصة والميادين الأخرى بعامة، ولقد زاد توظيف المرأة بعد إعلان القرارات الاشتراكية ١٩٦١م ولقد شجع الزواج الاقتصادى والتنمية السريعة على زيادة توظيف المرأة ولكن مع نكسة ١٩٦٧م وما تلاها من نكسات اجتماعية وسياسية انعكس على نشاط المرأة فبدا راكدا.

المرآة وأحداث ٢٥ يناير. أما الآن وقد نجحت أحداث ٢٥ يناير فى إسقاط النظام السابق وذلك بفضلها فهل يمكن أن تتغير ثقافة الشعب المصرى تجاه المرأة وما هو المتوقع لدور المرآة فى البرلمان والدستور؟ ولقد جاء الإعلان الدستورى مؤكدا على المساواة بين الجنسين ومن ثم فقد أعطى للمرأة ما للرجل من حقوق فالمواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.ولكن من المؤكد أن تسير المرأة فى طريقها إلى الأمام فى مجال

السياسة العامة والجانب المؤسسى والتشريعي.أما العوائق التى تقف أمام المرأة الآن هو رسوخ مبادئ وعادات وتقاليد بالية مازالت تسيطر على عقول العديد من أفراد المجتمعات العربية وكذلك صعود التيارات الدينية المتشددة وحتى المعتدلة والتى لها وجهت نظر خاصة تجاه المرأة وكذلك الفساد فى النظام التيعليمى الذى لايؤسس بناء ثقافة بناءة حول المرأة وكذلك صورة المرأة فى الإعلام. ومن ثم فإن الأولوية للمرأة وأيضا للثورة هى محاولة أحداث تغيير فى نمط التفكير لدى الإنسان المصرى من خلال الآليات المتوافرة لديها حيث تتوافق مع مبادئ أحداث ٢٥ يناير.

لكن منذ المرحلة الانتقالية التى تلت حكم الرئيس الأسبق مبارك من حكم مصر، تم استبعاد النساء بقوة من عملية صنع القرار السياسى. وانشغلت بعض مؤسسات المجتمع المدنى بقضايا آكثر أهمية فى تلك المرحلة التاريخية الفارقة من قضية حقوق المرأة.

أما فى ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م

فكان من ضمن الأسباب الأساسية لاندلاعها خوف النساء من حكم الإخوان المسلمين المتشدد وهو ما تبين من معارضة النساء لأحاديث عدد كبير من كبار قادة تيارات الإسلام السياسى فى مصر وأبرزهم الإخوان والسلفيين. وأبرز ما قيل من هؤلاء القادة أن المرأة لابد أن تلتزم البيت وأن صوتها عورة. وهو ما تبين على سبيل المثال عند ترشيح سيدة من حزب النور فى الانتخابات البرلمانية ووضع صورة وردة بدلا من صورة السيدة على منشورات الدعاية الانتخابية. فكل هذا وغيره الكثير أثار مخاوف عدد كبير من النساء المصريات مما دفعهن للثورة.

لكن المعضلة الأساسية بعد الثورتين هى أن المرأة من أقل الفئات التى حصلت على حقوقها فلم تحصل على مكاسب ملائمة لقدار مشاركتها فى الثورة، بل بالعكس زادت حوادث العنف الجسدى والمعنوى ضد المرأة. تجلى ذلك فى زيادة حوادث التحرش الجنسى، بل فى بعض الأحيان الاعتداء الجنسى الجماعى.

والتحدى الأساسى للمرأة المصرية – وكذلك المرأة فى الدول التى اندلعت فيها ثورات الربيع العربى – يكمن فى تجاوز مرحلة المشاركة الجماهيرية فى الثورات إلى العمل المؤسسى فمازالت المرأة تعانى من عدم التمثيل الجيد فى الأحزاب وفى البرلمانات.

لكن بصفة عامة دومًا ما أثبتت المرأة العربية التى تم قمعها فى كثير من الأحيان إما نتيجة منظومة القيم الثقافية أو بسبب ضغوط مجتمعية، أن هذه الظروف وإن كانت فى بعض الأحيان تحد من قدرتها على اكتشاف ذاتها، وعلى بلورة أهدافها، وتحديد طموحاتها وتطلعاتها، فإنها تقدر على تجاوز ذلك فى أوقات كثيرة.

كما أن الملاحظ أن النساء العربيات قد نجحن فى فترات تاريخية معينة من جنى ثمار مشاركتهن الثورية ولكنها كانت فى الأغلب ثمار لحظية. فبالرغم من مشاركة المرأة فى حركات ثورية تحررية ضد الاستعمار كان وقودها الرجال والنساء على حد سواء، فإنها لم تحظ (المرأة العربية) بالتقدير الجيد من قبل القوى الثورية. حتى وإن شاركت بعد التحرير فى عمليات التنمية فلم يكن التقدير مناسباً للنضال الثورى. فالتحدى الآن هو كيفية مأسسة الحراك الجماهيرى للمرأة العربية الذى ظهر وتجلى فى أبدع صوره فى الثورات العربية. فهل هناك إمكانية لتحويل المشاركة السياسية للمرأة من المجال العام الثورى إلى المشاركة السياسية داخل المؤسسات المختصة بصنع القرار السياسى؟ وللإجابة عن هذا التساؤل نطرح مجموعة من الإجابات لأهم المعوقات أمام المرأة التى قد طرحها عدد من المحللين، فالبعض أشار إلى غياب كفاءة النساء للقيام ببعض الوظائف والمهام، والبعض الآخر يرى أن المعضلة تقع فى عجز النخبة النسائية المصرية عن التعبير عن طموحات المرأة المصرية فى حين أن المرأة البسيطة المشاركة فى التظاهرات على وعى أكبر بقضايا المرأة، و يعتقد البعض الآخر أن قيود قانونية تمنع النساء من تقلد بعض الوظائف، بينما يشير آخرون إلى معوقات اجتماعية تركز على دورها فى المجال الخاص دوناً عن العام، أو إلى غياب الإرادة السياسية فى تمثيل المرأة على نحو مماثل لنضالها الثورى ويتمثل ذلك فى عدم وجود إرادة

لدى صناع القرار فى تمكين المرأة، بينما يؤكد آخرون على دور الإعلام والفن فى تكريس صور معينة للنساء تساعد على تهميشهن. و لا يمكن أن نعتمد على عامل واحد فى تفسير ظاهرة تراجع النساء عن المشاركة فى مؤسسات صنع القرار فكل هذه العوامل تؤثر.

ففيما بعد الثورة لوحظ غياب المرأة عن كثير من الحوارات المجتمعية الرسمية وحضورها اللافت للنظر فى الاجتماعات غير الرسمية.

ورصد تقرير الجمعية الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات حالة المرأة المصرية خلال الفترة التى أعقبت اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م وما طرأ عليها من تغييرات على المستويات المختلفة السياسى منها والإجتماعى. فعلى المستوى السياسى وما تولته من مناصب سياسية على مستوى المحافظين أو الوزراء، يرى التقرير أن المرأة لم تحصل على منصب محافظ، كما تراوحت الوزارات التى حصلت عليها من وزارة واحدة فقط إلى ثلاث وزارات فى الحكومة الأخيرة.

ولم تحصل النساء إلا على ٨ مقاعد من أصل ٤٩٨ مقعدا فى مجلس الشعب المصرى عام ٢٠١٢م (الذى حُل بعد ذلك) منهن ٤ منتميات لحزب الحرية والعدالة، الذراع السياسية لحركة الإخوان المسلمين، بالإضافة إلى ثلاث نائبات معينات. فانخفض تمثيل المرأة فى مجلس الشعب بعد الثورة من ١٢ إلى ٢ فى المئة، وألغيت الحصة التى كانت مخصصة للمرأة فى ظل النظام السابق، وهى ٦٤ مقعدا.

وفى الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٢م تنافس ١٣ مرشحا، بدون ترشح أية سيدة أما بوصفها ناخبة، فمشاركة المرأة قد زادت بشكل كبير فقد صرحت حنان جرجس مدير العمليات بالمركز المصرى لبحوث الرأى العام «البصيرة»، أن نسبة مشاركة المرأة فى الحياة السياسية قد ارتفعت بنسبة ٦٤٪ عقب ثورة ٢٥ يناير، حيث شاركت المرأة ناخبة فى انتخابات الرئاسة بنسبة ٨٣ ٪ وعلى صعيد آخر عند وضع الدستور المصرى فلم يختلف الأمر كثيرا فى لجنة إعداد دستور ٢٠١٢م عن لجنة دستور ٢٠١٣م، فقد تم اختيار عدد قليل من السيدات لعضوية لجنة المائة لوضع دستور ٢٠١٢م هن: مارجريت عازر، عزة الجرف، سوزان سعد زغلول، نادية مصطفى، فاطمة أبو زيد، منى مكرم عبيد، باكينام الشرقاوى. وفى لجنة الخمسين لوضع دستور ٢٠١٣م، تم اختيار عدد قليل أيضا من السيدات هن: ميرفت التلاوى، عزة محمد سعيد العشماوى، منى ذو الفقار، هدى الصدة، عبلة محى الدين عبد اللطيف.

إن الاكتفاء فقط بوجود مواد دستورية تخول للمرأة الحق فى الترشح للرئاسة أو الوزارة أو البرلمان لا يعنى أنها يحق لها ذلك. فكثيرا ما يكون هناك حق قانونى يخول للمواطنات إجراء تصرفات بعينها ولكن المجتمع والساسة يقفون أمام حصول النساء على تلك الحقوق.

فى كثير من الدساتير المصرية وُجِدت مواد تخول للمرأة حقوق كثيرة مثل فى دستور ٢٠١٣م الذى ينص فى المادة الحادية عشرة على «تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل فى جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لأحكام الدستور. وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلا مناسبا فى المجالس النيابية، على النحو الذى يحدده القانون، كما تكفل للمرأة حقها فى تولى الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا فى الدولة والتعيين فى الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها. وتلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة متطلبات العمل. كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجا». فقد تطرقت المادة إلى حقوق المرأة فى تولى الوظائف العامة ومنها التعيين فى الجهات والهيئات القضائية التى ظل التعيين فيها للرجال لمدة طويلة كما تناولت المادة قضايا العنف ضد المرأة وقد وفق واضعو تلك المادة فى اختيار لفظ «تلتزم» مما يجعل الدولة ملزمة بحماية المرأة من أشكال العنف كافة. فالأهم فى الفترة القادمة هو وجود مجموعة تشريعات تحافظ على حقوق المرأة بالفعل وتحميها من كافة أشكال العنف الجسدى والمعنوى، بل الأكثر أهمية هو تطبيق تلك التشريعات.

ينبغى مراعاة خصوصية المرأة المصرية فيما يتعلق بالمشكلات و المعوقات أمام مشاركتها و الإمكانيات التى يمكن أن تساعدها فى المشاركة الفعالة فى الحياة العامة. فلابد دوما من أن يتاح لها حقوق تراعى مبادئ العدالة و القيمة الإنسانية و الطبيعة البيولوجية للمرأة وذلك حتى يتسنى لها مشاركة سليمة فى الحياة السياسية والاقتصادية. حتى لا تكون فقط ترس فى آلة ليكون وجودها فى الحياة العامة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية قائما على إجراءات الضرورة من خلال احتياج الساسة إليها فى المصانع والمعامل أو ديكور لتزيين الحياة السياسية.

شهدت مصر استبعاد النساء من كثير من المناصب السياسية فيما بعد ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو وذلك ليس غريبا فكثيرا ما يتم استبعاد النساء من المراحل الانتقالية حول العالم

بعد الثورات. وليس الأمر متعلق فقط بعدم التمثيل الجيد للنساء فى المجالس الانتقالية المهمة مثل اللجان التأسيسية لوضع الدستور ولكن أيضا أن النساء يتم تهميشهن بصورة كبيرة، بل الأكثر التعدى عليهن والتحرش بهن، وأيضا على صعيد آخر يتم التغاضى عن مناقشة القضايا الخاصة بالمرأة تحديدا ويمكن أن يحدث ذلك من قِبل النساء أنفسهن. فأحياناً ما تضيع آمال وطموحات النساء فى خضم العراك السياسى ومصالح القوى وصراعات السلطة التى يُنظر إليها أنها الأهم مع التقليل من الاهتمام بالمطالب الأخرى التى سرعان ما تحرك السياسة كما شاهدنا دور النساء فى الثورة المصرية.

إن ظروف المرأة وما تعانيه حاليا من تهميش وعدم تأثير هو نتاج ثقافى متراكم انتقل من الماضى إلى الحاضر ولا شك أنه سيبقى مؤثرًا لفترة غير قليلة فى المستقبل، على الرغم مما يعلن من حلو الكلام ومعسوله الذى يطلق فى الكثير من الأحيان، فلا الواقع ولا الأمانى تكفى بديلا للحقيقة. فالمرأة فى مجتمعنا مهما قيل من كلام مدبلج حول أنها تمثل نصف المجتمع ومصنع الرجال ومربية الأجيال فإنها فى الواقع العددى تمثل أقلية من وجهة نظر التأثير، فالأقلية فى كثير من الأحيان ليست بالضرورة عددية وإنما هناك أقلية بمفهوم التأثير السياسى والاجتماعى.

إن جزءا كبيرا من تهميش دور المرأة تقع مسؤوليته على الحكومات المتعاقبة والتى عملت على تصنيع العديد من الرموز الرجال ودفعتهم إلى مجال السياسة والإدارة والقيادة ثم أعادت تصديرهم إلى الساحة الشعبية شخصيات عامة معروفة وإتاحة الفرصة لهم للعودة مرة أخرى من خلال أبواب مجلس النواب.

إن عملية التصنيع هذه لم تشمل النساء من حيث عدم تبنى شخصيات سياسية نسائية قيادية، كما أن بعض الشخصيات النسائية التى تبوأت مراكز سياسية قيادية، لم يكن لديها الرغبة أو الشعبية للعودة مرة أخرى إلى مجلس النواب، وإنما دفعت دفعا إلى تلك المواقع القيادية.

إن اتهام المجتمع بأنه متحيز ضد المرأة فيه الكثير من المغالطة، فالمجتمع لدينا للآن غير قادر وبكفاءة أن يصنع رموزه من الرجال فكيف بالنساء، وإن معظم الرموز السياسية المشهورة فى الساحة لم يصنعها الشعب باختياره وإنما صنعت له فى غياب المجالس البرلمانية المنتخبة فى السابق، كذلك فإن إغلاق منافذ العمل السياسى أمام النساء جعل العديد من المهتمات بالعمل العام يتجهن نحو المجال الاجتماعى والأسرى والتربوى،

الأمر الذى لم يكسبهن المهارات اللازمة للعمل السياسى والحزبى ، لذلك فإن محاولاتهن للدخول فى المجال السياسى جاءت متأخرة وبذلك فقد منيت بالفشل لازدحام هذا السوق بالرموز الذكورية والتى احتكرت هذا العمل.

إن ما هو مطلوب حاليا أن يدرس موضوع المرأة ومشاركتها السياسية بكثير من الجدية والاهتمام والواقعية، فلا يعقل أن نفكر بدفع المرأة دفعا نحو البرلمان، فى الوقت الذى لم تتمكن أن تجد لها تمثيلا شعبيا مقنعا فى مواقع تمثل الخطوة الأولى قبل البرلمان وهى المجالس المحلية والنقابات المهنية والأحزاب بحيث تكتسب المهارات والخبرة ومنها تنطلق إلى مواقع التمثيل الأعلى، فلو استعرضنا وجود المرأة فى هذه المستويات لوجدناها قليلة ومدفوعه دفعا حتى إنها فى محافظات معينة معدومة.

إن نسبة تمثيل المرأة فى مجالس النواب عن طريق الانتخاب كانت معدومة فى بعض المجالس وأقل من ٢٪ فى بعضها و لكن يجب فى البداية أن تبنى الاستراتيجيات على أسس صحيحة وهى أن الأساس فى تفعيل دور المرأة أن تعمل على إشراك نفسها فى المجالس المتنخبة على المستويات الأدنى، وأن توضع خطة توعية للمرأه لإقناعها للمشاركة الفعالة فى الانتخابات وأن يكون لها قرارها المستقل.فلازال للآن قطاع كبير من النساء لا تشارك فى العمليه الانتخابية وإذا شاركت فإنها لاتنتخب بنات جلدتها ومن جانب آخر فإنه تقع المسؤولية على الحكومات أن تدفع إلى المراكز القيادية والسياسية تلك المرأة المؤهلة والتى لها الرغبة والطموح فى العمل الشعبى والشخصية القيادية، فالتركيز على التأهيل الأكاديمى فقط لدفع المرأة للمراكز المتقدمة سياسيا لا يفعل دور المرأة بعامة ولا يخدم تمثيلها مستقبلا فى البرلمان.

حق المرأة فى الانتخاب والترشيح:-

تمثل مشاركة المرأة فى الانتخابات أهمية قصوى، فهى ليست هدفا فى حد ذاته، وإنما وسيلة لتمكين المرأة من تبوؤ مكانتها فى مؤسسات صنع القرار باعتبار أنها تشكل نصف المجتمع بجانب أن وضعها ومكانتها فى أى مجتمع من المؤشرات المهمة التى تدلل على مستوى تطور المجتمع، وتعتبر مشاركتها فى مختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية حيوية لنمو المجتمع و حدوث التوازن فيه، تفاعلها مع الحملة الانتخابية وإحداثها فرقا شاسعا فى التصويت جعل القوى السياسية تضع المرأة فى اعتبارها.

ولتقديم فهم متكامل للمشاركة السياسية للمرأة من خلال التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبالرغم من المشاركة الفاعلة التى أولتها المرأة فى المجتمع وفى عملية الانتخابات والنشاط الملحوظ فإن هنالك تحديات ماثلة ما زالت تواجه المرأة ممثلة فى عدم كفاية عدد المرشحات فى بعض الدوائر وفى بعض الأحزاب أيضا من جانب، وعدم تواجدهن فى دوائر جغرافية مضمونة الفوز من جانب آخر وتتمتع المرأة بالحق فى الانتخاب، وقد نصت على ذلك القوانين المنظمة للحقوق السياسية سواء على المستوى الدولى أو على المستوى الوطنى. فعلى المستوى الدولى فإننا نجد مجموعة من الاتفاقيات الدولية تمنح المرأة الحق فى الانتخاب بصورة واضحة ومن هذه الاتفاقيات الاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة لسنة ١٩٥٢م والتى تنص فى المادة الأولى على أن «للنساء حق التصويت فى جميع الانتخابات، بشروط تساوى بينهن وبين الرجال، دون أى تمييز». كما تنص فى المادة الثانية على أن «للنساء الأهلية فى أن ينتخبن لجميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام، المنشأة بمقتضى التشريع الوطني، بشروط تساوى بينهن وبين الرجال دون أى تمييز». والعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذى ينص فى المادة «٢٥» على أن لكل مواطن الحق فى المشاركة فى تسيير الحياة العامة مباشرة أو عن طريق ممثلين مختارين. واتفاقية القضاء على أشكال التمييز كافة ضد المرأة لعام ١٩٧٩م والتى تنص فى مادتها رقم «٧» على حق المرأة فى التصويت فى جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية للانتخاب لجميع الهيئات التى تنتخب أعضاءها بالاقتراع العام والمشاركة فى صياغة سياسة الحكومة وفى تنفيذ هذه السياسة وفى شغلها للوظائف العامة.

وعلى المستوى الوطنى فقد حصلت الإناث على حق التصويت فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٢٠م بينما حصلت عليه الإناث فى مصر عام ١٩٥٦م بموجب دستور ٢٣ يونيو ١٩٥٦م والذى نص فى المادة (٣١) على أن «المصريون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة». وبموجب هذا النص الدستورى – والذى تكرر فى الدساتير المصرية المتعاقبة – تتمتع المرأة بالحقوق السياسية نفسها التى يتمتع بها الرجل ومنها حق الانتخاب وحق الترشيح كافة للمجالس النيابية.

كما تضمن كذلك قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة فى مجال الحقوق السياسية، ونص على حق المرأة فى الانتخاب والترشيح وذلك فى المادة الأولى منه والتى تنص على أن: «على كل مصرى وكل مصرية بلغ ثمانية عشر سنة ميلادية أن يباشر بنفسه الحقوق السياسية الآتية: – أولا إبداء الرأى فى كل استفتاء ينص عليه القانون. ثانيا: انتخاب كل من رئيس الجمهورية.. وكذلك فى المادة الرابعة والتى تنص على أن: «يجب أن يقيد فى جداول الانتخاب كل من له مباشرة الحقوق السياسية من الذكور، وكذلك يجب أن يقيد من النساء من قدمت بنفسها طلبا بذلك».

ووفقا لهذه المادة فقد جعل هذا القانون القيد فى جداول الإنتخاب بالنسبة للذكور وجوبيا دون التقيد بطلب. إلا أنه بالنسبة للمرأة فقد قيد قيدها فى جداول الانتخاب بأن تتقدم بنفسها بطلب تطلب فيه قيدها فى جداول الانتخاب، وفى حالة تقدم المرأة بالطلب فإن قيدها يكون وجوبيا، وأنه إذا لم تتقدم بطلب بنفسها تطلب فيه قيد نفسها فى جداول الانتخاب فإنه لا تقيد وذلك على خلاف الرجل الذى يجب على السلطة المختصة قيده متى بلغ السن القانونية وهى ثمانية عشر عاما ميلادية، ولم يكن محروما من مباشرة حقوقه السياسية.

كما أن القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦م بإصدار قانون عضوية مجلس الأمة، والذى صدر فى ظل دستور ١٩٥٦م، لم يشترط فى عضويته أية شروط تتعلق بالجنس وذلك على خلاف المجالس التشريعية السابقة التى كانت تقصر عضويتها على الذكور دون الإناث، باعتبار أن قوانين الانتخاب كانت تشرط فى الناخب أن يكون من الذكور.

وقد أجريت الانتخابات التشريعية فى ظل هذا القانون، وترشحت بعض النساء لأول مرة فى مصر وفازت سيدتان بثقة الناخبين ودخلت المرأة مجلس الأمة (البرلمان) لأول مرة فى تاريخ مصر المعاصرة.

وفى دستور ١٩٧١م تم الأخذ كما كان الوضع فى الدساتير السابقة فى عهد الثورة بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة. إذ نصت المادة (١١) على أن: «تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها فى المجتمع ومساواتها بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية». كما نصت المادة (٦٢) على أن: «لجميع المواطنين فى الدولة حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأى فى الاستفتاء وفقا لأحكام القانون والمساهمة فى الحياة العامة واجبا وطنيا».

ويتضح من ذلك أن دستور ١٩٧١م أعطى المرأة الحق فى الانتخاب والترشح شأنها شأن الرجل دون تفرقة بينهما.

ومن الجدير بالذكر أن النص فى المواثيق الدولية والقوانين الوطنية على حق المرأة فى الانتخاب ليس كافيا لتمتع المرأة بحق الانتخاب، لأن مشاركة المرأة فى العملية الانتخابية تصويتا وترشيحا مرتبط بمستوى تطور المجتمع فى أحواله السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية و الأخلاقية.

قيد المرأة فى جداول الانتخاب:-

فى ظل دستور ١٩٥٦م صدر قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦م والذى نص فى المادة الرابعة والتى على أن: «يجب أن يقيد فى جداول الانتخاب كل من له مباشرة الحقوق السياسية من الذكور، وكذلك يجب أن يقيد من النساء من قدمت بنفسها طلبا بذلك».

ووفقا لهذه المادة كما سبق وذكرنا يتم قيد الذكر فى جداول الانتخاب بمجرد بلوغ السن القانونية ولم يكن محروما من مباشرة الحقوق السياسية، إلا أنه بالنسبة للمرأة فقد قيد قيدها فى جداول الانتخاب بأن تتقدم بنفسها بطلب تطلب فيه قيدها فى جداول الانتخاب، وأنه إذا لم تتقدم بطلب بنفسها تطلب فيه قيد نفسها فى جداول الانتخاب فإنها لا تقيد. وقد كان يخالف هذا النص نصوص الدستور والتى جاءت مطلقة فى منح المرأة الحقوق السياسية ومنها حق الانتخاب والترشح شأنها شأن الرجل بلا تمييز بينهما، حيث إن تطلب تقدم المرأة بنفسها بطلب قيدها فى جداول الانتخاب وعدم تطلب ذلك بالنسبة للرجل يعد إخلالا بمبدأ المساواة ونوعا من التمييز بين الرجال والنساء على خلاف مبدأ المساواة بينهما والذى نص عليه الدستور.

وقد زال هذا التمييز بين الرجل والمرأة فى ١٩ يونيو سنة ١٩٧٩م بصدور القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٩م والذى تضمن تعديل المادة الرابعة من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦م الخاص بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية والذى نصت المادة الأولى منه على أن: «يقيد فى جداول الإنتخاب كل من له مباشرة الحقوق السياسية من الذكور والإناث، ومع ذلك لا يقيد من أكتسب الجنسية المصرية بطريق التجنس إلا إذا كانت قد مضت خمس سنوات على الأقل على اكتسابه إياها».

وقد أوضح المشرع مبررات هذا التعديل التشريعى فى تقرير اللجنة التشريعية بقوله«إذا ساغ القول بأنه كان لهذه التفرقة ما يبررها فى تاريخ إصدار القانون الخاص بمباشرة الحقوق السياسية ١٩٥٦م، حين لم يكن للمرأة دور بارز فى مجال العمل السياسى، إلا أن الدستور الصادر سنة ١٩٧١م قد حقق للمرأة المساواة بالرجل فى ميدان العمل السياسي، علاوة على سائر الميادين الأخرى، وحظر التفرقة بينها وبينه فى أى من هذه الميادين. ولما كانت المرأة قد برهنت خلال هذه الحقبة على جدارتها الواضحة بتقلد مختلف المناصب وتحمل الأعباء كافة، فقد أضحى الإبقاء على ما ورد بقانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية من تفرقة بين الرجل والمرأة فى المجال السياسى أمر غير سائغ فى ظل دستور البلاد، علاوة على مايؤدى اليه من حرمان الأمة من عنصر فعال من عناصر بكامل القوة المرجوة دعما لكيان المجتمع المصرى فى هذه المرحلة المصيرية».

وبهذا التعديل التشريعى فقد تحققت المساواة بين الرجل والمرأة فى نطاق القيد فى جداول الانتخاب، بأن أصبح يتم قيد كلاهما فى جداول الانتخاب بمجرد بلوغ سن الثامنة عشرة عاما والتمتع بالحقوق السياسية دون حاجة إلى التقدم بطلب للقيد كما كان الشأن سابقا بالنسبة للمرأة.

تمثيل المرأة فى مجلس الشعب والتمييز لصالحها:-

أستقر الوضع فى مصر فى ظل دستور ١٩٧١م وقوانين الانتخاب المكملة له على المساواة بين الرجل والمرأة فى التمتع بحق الانتخاب والترشح، ومن ثم فإن ثقة الناخبين أصبحت هى الفيصل فى اختيار من ينوب عنهم سواء كان رجلا أم أمرأة. ولكن بسبب الظروف الإجتماعية التى تحول بين المرأة وحصولها على عضوية المجالس النيابية بنسبة معقولة. فقد تدخل المشرع المصرى وأخل بمبدأ المساواة لصالح المرأة (التمييز لصالح المرأة). وذلك فى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩م بتعديل بعض أحكام قانون مجلس الشعب وقانون تحديد الدوائر الانتخابية لانتخاب أعضاء مجلس الشعب والذى نصت المادة الأولى الفقرة الثانية منه على أن: «تقسم جمهورية مصر العربية إلى مائة وست وسبعين دائرة انتخابية وتحدد الدوائر بقانون، وينتخب عن كل دائرة انتخابية عضوان فى مجلس الشعب، يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين وذلك باستثناء ثلاثين دائرة تبين بجدول يلحق بقانون تحديد الدوائر الانتخابية لإنتخاب أعضاء مجلس الشعب، وينتخب عن كل منها مع مراعاة القيد الوارد فى الفقرة الأولى من هذه المادة ثلاثة أعضاء يكون أحدهم على الأقل من النساء».

وكذلك القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٩م والذى تنص المادة الثالثة الفقرة الأولى منه على أن: «تقسم جمهورية مصر العربية إلى مائة وست وسبعين دائرة انتخابية وتحدد الدوائر الانتخابية بقانون، وينتخب عن كل دائرة انتخابية عضوان فى مجلس الشعب يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين، وذلك باستثناء ثلاثين دائرة تبين بجدول يلحق بقانون تحديد الدوائر الانتخابية لانتخاب أعضاء مجلس الشعب ومع مراعاة أحكام المادة ١٦ من هذا القانون ينتخب عن كل منهما بالإضافة إلى العضوين عضو ثالث من النساء. ويحدد وزير الداخلية بقرار منه القواعد المنظمة للترشيح والانتخاب بهذه الدوائر لضمان توافر نسبة العمال والفلاحين بمجلس الشعب طبقا لأحكام الدستور».

ويتضح من هذين النصين السابقين أن المرأة قد خصص لها عدد من المقاعد فى مجلس الشعب إلى جانب المقاعد التى تستطيع أن تحصل عليها فى الانتخابات شأنها شأن الرجال، وأن عدد هذه المقاعد ثلاثون مقعدا.

وقد تم زيادة عدد المقاعد المخصصة للمرأة فى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣م المعدل لقانون مجلس الشعب إلى واحد وثلاثين مقعدا.

وحينما رأى المشرع أن المرأة لم تعد بحاجة إلى التمييز لصالحها فى عضوية مجلس الشعب فإنه قد ألغى هذا التمييز لصالح المرأة وذلك بقانون سنة ١٩٨٦م المعدل لقانون انتخاب مجلس الشعب والذى تضمنت المادة الثلاثون منه إلغاء المقاعد المخصصة للنساء بمجلس الشعب. وبرر المشرع ذلك فى المذكرة الإيضاحية لهذا القانون بقوله: إن المرأة أصبحت تلعب دورا مهما فى الحياة السياسية وداخل الأحزاب.

ثم أعاد المشرع المصرى هذا التمييز لصالح المرأة فى انتخابات ٢٠١٠م بعد أن عدل قانون الانتخاب وخصص لها ٦٤ مقعدا غلى جانب المقاعد التى تستطيع أن تحصل عليها شأنها شأن الرجل.

ثم بعد قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م فقد ألغيت الحصة التى كانت مقررة للمرأة فى مقاعد مجلس الشعب وعددها ٦٤ مقعدا. والاكتفاء بأن تتضمن كل قائمة انتخابية أن يكون أحد المرشحين امرأة. وذلك بالمرسوم بقانون الذى أصدره المجلس العسكرى بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢م بشأن مجلس الشعب والقانون رقم ١٢٠ بشأن مجلس الشورى. وذلك المادة الأولى الفقرة الخامسة.

تمثيل المرأة فى المجالس المحلية والتمييز لصالحها:-

أخذ القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩م المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١م وهو القانون المنظم للحكم المحلى بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة فى الانتخاب والترشيح. باستثناء أنه قام بالتمييز لصالح المرأة بأن خصص لها مقعدا فى جميع المجالس الشعبية المحلية على جميع المستويات. إذ تنص المادة الثالثة منه على أن: «يكون لكل وحدة من وحدات الحكم المحلى مجلس شعبى محلى يشكل من أعضاء منتخبين انتخابا مباشرا وفقا لأحكام هذا القانون. ويكون نصف عدد الأعضاء على الأقل من العمال والفلاحين وذلك طبقا لتعريف العامل والفلاح المعمول به بالنسبة لأعضاء مجلس الشعب. ويشترط أن يكون من بين أعضاء المجلس عنصر من النساء على النحو الموضح بهذا القانون».

إن نجاح العديد من النساء فى الفترة الأخيرة فى تقلد مناصب قيادية فى مصر، مثل السيدة هالة شكر الله التى تولت رئاسة حزب الدستور، والسيدة منى مينا التى انتخبت نقيبة للأطباء، ينفى العديد من المعتقدات التى تؤكد أن المرأة لن تنجح سوى من خلال الكوتا الانتخابية فى البرلمانات.

إن المطالبة بتمثيل أكبر للنساء فى البرلمانات وفى المناصب القيادية فى الدولة لا يعنى أن النساء كافة قادرات على تولى تلك المناصب المهمة ولكن يعنى ضرورة احترام وجود كفاءات تصلح لتولى تلك المناصب. وإن إخفاق عدد من النساء فى تمثيل النساء بشكل جيد فى البرلمانات السابقة على سبيل المثال لا يعنى عدم وجود نساء قادرات على ذلك..

المرأة المصرية مناضلة وثائرة نماذج

المرأة الفرعونية:

نرى المرأة الفرعونية دائمة الحضوربقوة أحيانًا أو بشكل باهت فى المعارض الفنية أو فى عروض الأزياء أو الإكسسورات والمكياج المستوحى من تلك الحقبة الخالدة، وأنثى تلك الحقبة مازالت تلهم الفنانين العالميين فى عدة مناحى للإبداع ملكة كانت أم أميرة أو مجرد فتاة عادية من الطبقة الكادحة، ومن جمالهن استلهموا أروع لوحاتهم أو أفلامهم أو حتى تمائمهم والتى حفظها لهم التاريخ..

وهاهو التاريخ حتى اليوم مازال يحفظ لهن تأثيرهن السحرى وحسن مفاتنهن الذى سلب ألباب ملوك وأمراء تلك الأحقاب، يحفظ التاريخ لنا روايات تجاوزت حدود العلاقات

الثنائية أو القصص الغرامية الملتزمة، ليصل بنا إلى تلكم الحكايات التى أسهمت فى قيام حروب والتنازل عن عروش، والثورات والملاحم، والروائع التى لم يكن أصحابها بقادرين على إنجازها لولا هذا المخلوق..الذى يسمونه امرأة..هذا الكائن الذى تحكم بمصائر الأمم والشعوب، وأسهم فى أن يرى العالم إبداعًا إنسانيًا قل مثيله، ولم يكن ليراه لولا وجود هذا الكيان الأنثوى الذى يلقب بالمرأة..

واجهت المرأة صعوبات كثيرة فى الماضى؛ فقد كان لا يسمح لها باختراع الأشياء وإذا اخترعت شيئا ما سمى الاختراع باسم زوجها. و المرأة هى نصف المجتمع أيضا، قدس المصريون القدماء دور المراة وحفظوها مصدر للخصب والعطاء ووصلت أن ارتقت إلى زوجة الإله. ومثلوها فى أساطيرهم كدور [إيزيس] فى قصة أوزريس،وهى ملكة تجلب الخيرات لبلادها كما كانت الملكة حتشبسوت، وكليوباترا..

كليوباترا:

عرفت بالفتنة والفطنة، والحلم والطموح الذى وسم خيالها، دخلت أسطورة كليوباترا الحقيقية صفحات التاريخ ومعركة الحياة، وإذا كان الفنانون على مدى ما يربو على الألفى عام قد تناولوها فى إبداعاتهم الفنية كأنشودة يترنمون بألحانها العذبة الممتعة وباتت الأضواء تتسلط على هذه الملكة المصرية التى تحوطها الأسرار والحكايات.. كليوباترا الفاتنة، والتى قال عنها شاعر يونانى (إن سحر كليوباترا ينبعث من عينيها اللتين تتكلمان وهى صامتة) أما الفيلسوف باسكال فقد قال عنها كما يعلم أغلبنا إنها المرأة التى لو قصر طول أنفها لتغير وجه العالم..!! فمن هى تلك المرأة التى مازالت تثرى الخيال وتولد الأفكار وتسطر التاريخ وهى تحت الثرى؟

كليوباترا اسمها اليونانى الأصل يتألف من مقطعين أولهما كليو ويعنى فخر وثانيهما بترا يعنى وطن.. أى أن اسمها كاملا يعنى فخر الوطن، والطريف فى الأمر أن اسمها هذا حملته ست أميرات قبلها من أميرات البطالمة فى مصر، منذ أن دخلها الإسكندر المقدونى، إلا أن أيا من تلك الأميرات الست لم يكتب لهن ماكتب لتلك الأميرة من شهرة ومجد، هذه الأميرة التى توجت ملكة على عرش مصر وبنهاية حكمها انتهى حكم أسرة البطالمة..

ولا يوجد أى نصّ فى القانون المصرى اليوم يفرّق بين الجنسين فى التعليم أو ترقّى الوظائف. والقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٩م بشأن موظفى الدولة لم يشترط فى الوظيفة سوى أن يكون المرشح لها مصريا حسن السيرة مستوفيا شروط السن والأهلية والكفاءة. ولكن التفرقة بين الجنسين تحدث بين الجنسين فى التطبيق العملى لهذا القانون.

المرأة المصرية فى القرن العشرين:

بدأت المرأة المصرية بالتحرك منذ أوائل القرن العشرين، وظهرت أسماء لرائدات مناضلات فى سبيل حقوقهن المصادرة. ومن الرائدات الأوائل هدى شعراوى.. سيزا نبراوى.. وصفية زغلول. وفى عام ١٩٦٢م فى عهد الثورة (١٩٥٢) فى الحقبة الناصرية دخلت أول امرأة مصرية الوزارة، فكانت وزيرة الشؤون الدكتورة حكمت أبو زيد، وتوالت المراكز النسائية المصرية فى الخارج.. فكانت أبيه النفراوى أول ملحقة صحفية فى السفارة المصرية.. كذلك شغلت الدكتورة سهير القلماوى منصب رئيسة المجلس النسائى العربى.. كماعيّنت الدكتورة عائشة راتب سفيرة لمصر فى كوبنهاجن.. ومثّلت عزيزة حسين المرأة العربية فى لجنة مركز المرأة فى الأمم المتحدة. بعدها كثرت أسماء النساء الرائدات على مدى القرن العشرين، الذى امتلأت سنواته بالطاقات النسائية المصرية التى سنتعرّف على بعضها كنماذج، لا كإحصائية:

رائدات العمل النسائى فى مصر

نبوية موسى:

كانت أول فتاة مصرية تحصل على شهادة البكالوريا عام ١٩٠٧م واستمرت تكتب وتكتب إلى أن تمكّنت من المشاركة فى إنشاء مجلة: «ترقية الفتاة» عام ١٩٣٣م. كما أنها أصدرت كتابا بعنوان «المرأة والعمل».

ملك حفنى ناصف:

كانت أول فتاة تحصل على الشهادة الابتدائية عام ١٩٠٠م ثم أصبحت أول فتاة مصرية مسلمة تحصل على دبلوم المعلّمات عام ١٩٠٣م. وأخذت تدعو إلى إصلاح حال الوطن والمواطن والمطالبة بحقوق المرأة. وقد أطلق عليها الأدباء اسم «باحثة الوادى» لما كتبته من بحوث ومقالات ومؤلفات حول القيود المفروضة على المرأة.

عائشة تيمور:

من مواليد مدينة القاهرة عام ١٨٤٠م – ١٩٠٢م وهى ابنة اسماعيل باشا تيمور، المتحدّر من أصل كردى، وكان والده ضابطا من رجال محمد على، وساعد فى استئصال دولة المماليك فى مصر، فأخذ يترقّى فى المناصب، حتى وصل إلى رتبة محافظ. أمّا الابن – والد عائشة فقد كانت ميوله أدبية، بجانب نشاطه السياسى، ومن المقرّبين من البلاط.

تزوّج من امرأة شركسية معتوقة، أنجبت له عائشة قبل وفاة محمد على بتسعة أعوام.

بقيت عائشة وثيقة الصلة بأرباب الحكم، تُدعى إلى القصر فى المناسبات الاجتماعية خاصة عندما تكون زائرات القصر أجنبيات لأنها كانت تجيد ثلاث لغات.

كانت كاتبة، وتميل إلى الحريّة وفرص التأمل والتفكير. ولكن كاتبة فى ذلك الزمان المتزمت، المتشدّد على المرأة بصورة خاصة، والذى يرسم لها الحدود و الخطوط الحمراء التى يصعب على المرأة تخطيها، أو يرفع حولها أسوارا لا يجوز اختراقها.

حاول الباحثون وكتّاب السيرة، التحدث عن عائشة وأعمالها وآثارها الأدبية شعرا ونثرا. كما عاد بعضهم إلى التاريخ، لمعرفة الخلفيات التى مهّدت لولادة هذه الظاهرة النادرة وتأثيرها على نهضة المرأة العربية ومسيرتها.

فى الاجتماع

الرائدة الاجتماعية هدى شعراوى:

من مواليد مصر عام ١٨٨٢م – ١٩٤٩م قامت بثورة اجتماعية، من أبرز معالمها نزع الحجاب، وتحدّى الضغوط باعتبار الحجاب من العوامل المعوّقة لمستقبل المرأة وفعاليتها، وقيد من القيود والأغلال التى وُضعت عن عمد فى سبيل نهضتها.

– شاركت فى تكوين أول اتحاد نسائى عام ١٩٢٣م، طالب بتعليم الفتاة.. ورفع سن الزواج، فى سبيل حقها المصادر.

كان مع هدى شعراوى فى تكوين الاتحاد المناضلتان نبوية موسى وسيزا نبراوى.

– قادت هدى شعراوى مظاهرة نسائية كبيرة، مطالبة بخروج الاستعمار البريطانى من مصر.

كانت هذه الانطلاقة الرائدة التى قام بها ثلاثى النضال النسائى المبكرّ: هدى شعراوى.. نبوية موسى.. وسيزا نبراوى.

كان القرن العشرين البداية لانطلاقة المرأة المصرية خاصة والعربية عامة.

ويمكن الاعتقاد أن مانراه اليوم من تقدم المرأة المصرية المستمر هو المحصّلة الغنية لهذه الانطلاقة المباركة.

الرائدة سيزا نبراوى

من مواليد مصر بعد رحيل الرائدة هدى شعراوى أصبح اسم زميلتها فى الريادة والجهاد سيزا نبراوى يتقدم أسماء الرائدات.

– كتبت بخط يدها أول احتجاج نسائى ضد استعمال الأسلحة الذرّية.
– اشتركت بالمقاومة الشعبية.
– شغلت منصب وكيلة الاتحاد النسائى الدولى، ثم الاتحاد النسائى الديموقراطى العالمى ببرلين.
– شغلت عضوية مهمة فى مجلس السلام العالمى.
– نالت عام ١٩٧٠م وسام (لينين) باعتبارها علما من أعلام كفاح المرأة المصرية وقال فيها الزعيم جمال عبد الناصر: «إذا كان صوت سيزا نبراوى يُشرّف وطنها أمام العالم، فإن وطنها يتشرّف باسمها أمام المصريين» وأصدر قراره التاريخى بأن يكون لها مُطلق الحريّة فى السفر، فى أى وقت وإلى أى مكان فى العالم.

ورحلت رائدة الدفاع عن حقوق المرأة عام ١٩٨٥م.

وكان رأيها أن المرأة لا تستطيع كسب أية جولة إلاّ بمساعدة الرجل المتفهّم، وأن الرجل الذى يريد الارتفاع بمستوى مجتمعه يجب أن يعلم، أنّ الارتقاء بالمرأة معناه النهوض بالمجتمع كله.

كانت هذه المبادرة المبكرة بمثابة الشمعة التى أضاءت السبل المظلمة الظالمة أمام المرأة فى ذلك الوقت. أو الشرارة الأولى لتعيد المرأة حقوقها المسلوبة. وفى ثورة ١٩١٩م ضد الاستعمار فى مصر، شاركت المرأة المصرية فى محاربة الاستعمار البريطانى.. وسقطت شهيدات وجريحات برصاص الإنجليز.. ومن شهيدات تلك الثورة: شفيقة محمد – حمدية خليل – سيدة حسن – فهيمة رياض – عائشة عمر وغيرهن أكاديميات مُعاصرات من مصر.

الدكتورة سهير القلماوى:

من مواليد مصر ١٩١٣م

– أول سيدة تُعيّن فى المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، ورئيسة لقسم اللغة العربية بكليّة الآداب.. ورئيسة الهيئة العامة للتأليف والترجمة والنشر.. وعضو فى المجلس الأعلى للصحافة.. ولها عدة مؤلفات.

الأكاديمية الرائدة سهير القلماوى من مواليد مصر عام ١٩١٣م

– درست فى الجامعة الأمريكية، وفى الجامعة المصرية.
– تخرجت عام ١٩٣٣م، فكانت أول سيدة تعيّن فى المجلس الأعلى لرعاية الفنون والأداب.
– تولّت أكثر من منصب قيادى:

– رئيسة لقسم اللغة العربيّة بكلية الآداب..
– رئيسة الهيئة العامّة للتأليف والترجمة والنشر..
– شغلت عضوية المجلس الأعلى للصحافة..

وبجانب المؤتمرات الدولية، والمراكز الأكاديمية والأدبية المهمة، لها عدّة مؤلفات أدبية منها: «أدب الخوارج».. «غربت الشمس».. وفى النقد الأدبى: «أحاديث جدتى، ألف ليلة وليلة».

وهى واحدة من الفائزات الأكاديميات المصريات بجائزة الدولة التقديرية لعام ٢٠٠١م

أمينة السعيد:

من مواليد مصر ١٩١٤م

– بعد أن توفى والدها قطعت دراستها. وتقرّبت من الرائدة هدى شعراوى التى قرّبتها إليها وشجعتها فى دخول الاجتماعات والمؤتمرات.

– أول مقال كتبته حول نظام الامتحانات فى الجامعة، لفتت نظر الصحفى مصطفى أمين فطلبها لتعمل معه فى مجلة «آخر ساعة» وعُرف اسمها ولمع.

– بعدها انتقلت إلى «دار الهلال» بدعوة من عميدها إميل زيدان وأسند إليها رئاسة تحرير مجلة «حواء» التى صدرت عام ١٩٥٤م تحت اسم «حواء الجديدة» واستمرت فى هذا المركز مدة ٣٥ سنة.

– عملت مستشارة فى «دار الهلال» – وعضو فى المجلس الشورى – ثم رئيسة لمجلس إدارة «دار الهلال» لمدة سبع سنوات – ثم عضو فى المجلس التنفيذى لنقابة الصحافة.

– أول امرأة نقيبة للصحافة.

– كانت وراء إقناع المحكمة الشرعية فى مصر بإلغاء تعدد الزوجات إلا فى ظروف خاصة وضرورية. وقد أقرّ ذلك المصلح الكبير الإمام «محمد عبده».

– قامت برحلات عديدة إلى جميع أنحاء العالم لتطوير أفكارها الصحافية والإدارية.

– أول مؤلفاتها كتاب «مشاهد من الهند» تبعته خمسة مؤلفات أخرى وأبحاث وترجمات عن الإنجليزية.

– نالت عام ١٩٥٨م وساما من الحكومة اللبنانية ثم وسام الأرز الوطنى ١٩٦٩م.

– منحها الرئيس جمال عبد الناصر وسام الاستحقاق من الدرجة الأولى، وتعتبر واحدة من أوائل الرائدات فى المجالات الإعلامية والاجتماعية.

السيدة أمينة السعيد مع مبعوثات العالم العربى إلى دورة ١٩٦٠م الدراسية فى معهد اليونسكو وهنّ نجاة فخرى – سميرة شاكر – وهدى دوغان وأمينة السعيد من الفائزات الأكاديميات المصريات بجائزة الدولة التقديرية لعام ٢٠٠١م.

المحامية مفيدة عبد الرحمن:

– اشتهرت فى المحاماة باعتبارها رائدة من روّاد هذا المجال فى مصر.
– تخرّجت عام ١٩٣٩م.
– شغلت أيضا عضوية فى مجلس الشعب المصرى.

وتقول إنها فخورة لأن عملها فى مكتبها للمحاماة، وفى البرلمان، لم يشغلاها عن رعاية أسرتها وأولادها.

الدكتورة نوال السّعداوى:

أشهر مناصرة أكاديمية لحقوق المرأة وهى طبيبة وأديبة ورئيسة لجمعية نسائية، وأشهر نصيرة للمرأة فى مصر، بل فى العالم. لها العديد من المؤلفات والإصدارات، كان آخرها كتاب: «أوراق حياتى» عام ٢٠٠٠م.

من مواليد مصر عام ١٩٣١م درست الطب وعلم النفس، ثم مالت نحو الأدب، فدوّنت أفكارها الثائرة فى نحو ثلاثين كتابا.

لها من الأبحاث النفسية والعلمية والاجتماعية وأيضا السياسية الجريئة الكثير. ومن المقالات والأحاديث الإذاعية والمقابلات التلفزيونية الجريئة الكثير مما أدخلها السجن فى بلدها أكثر من مرّة، ولكن هذا لم يوقفها عن السير ضدّ التيّار، ولا أوقفها عن كشف الزيف دون مداراة أو خوف.

طالبت بحقوق المرأة وحريتها دون مجاملة. وفى السجن كتبت قصتها الشهيرة «سجن النساء» كما تعرّضت أكثر من مرة للضغوط الرسمية بسبب آرائها الشخصية.

كوّنت أكثر من جمعية نسائية كان آخرها «جمعية تضامن المرأة العربية» التى صدر قرار عام ١٩٩٠م بغلقها ومصادرة صندوقها، ومنع مجلة الجمعية التى حملت اسم «نون» من الصدور بسبب مواقفها وآرائها الجريئة عمّا تعرّضت له المرأة المصرية من ظلم.

دُعيت على الأثر هى وزوجها الدكتور شريف حتاتة إلى جامعات سويسرا وأمريكا بصفة كل منهما (أستاذ زائر) لإلقاء المحاضرات عن خبرتهما وعن مؤلفاتهما.

صدر لها من المؤلفات نحو الثلاثين، أذكر منها:

- المرأة جسد وروح
- الوجه العارى للمرأة العربية ١٩٧٧م
- المرأة والجنس
- الأنثى هى الأصل
- الرجل والجنس
- المرأة والصراع النفسي
- رحلاتى حول العالم – من جزءين ١٩٨٦م
- موت الرجل الوحيد على الأرض (رواية)
- امرأتان فى امرأة
- امرأة عند نقطة الصفر
- الأغنية الدائرية
- موت معالى الوزير سابقا
- الخيط وعين الحياة
- الغائب
- كانت هى الأضعف

وكانت الدكتورة نوال السعداوى أول أديبة وطبيبة علم نفس تتحدث عن ختان البنات وأضراره بصوت عال فى كتبها وفى مقالاتها فى الصحافة وهى من الفائزات الأكاديميات المصريات بجائزة الدولة التقديرية لعام ٢٠٠١م.

السفيرة ميرفت التلاّوى:

من مواليد مصر. وزيرة الشؤون الاجتماعية فى منتصف التسعينيات – سفيرة مصرية سابقة فى اليابان.. ومساعد السكرتير العام للأمم المتحدة.. ثم الأمين التنفيذى لمنظمة «الأسكوا» فى بيروت – لبنان.

تولت السيدة مرفت تلاوى، منصب وكيل الأمين العام (USG) والأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا) منذ أوائل ٢٠٠١م إلى ٢٠٠٧م كأول سيدة عربية تتولى هذا المنصب، كما تولت عددا من المناصب المهمة فى مصر وزيرة وسفيرة وأمين عام المجلس القومى للمرأة، وكانت من أوائل السيدات اللاتى التحقت بالسلك الدبلوماسى،

لديها ما يزيد عن أربعين عاما من الخبرة فى مجال الشئون الخارجية والعلاقات الدولية والخدمة العامة ولها إنجازات على الصعيد الدولى والإقليمى والوطنى.

كما تم تكليفها من قبل جامعة الدول العربية بالقيام بعمل المنسق العام للقمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التى عقدت فى الكويت يناير ٢٠٠٩م.

وبالإضافة إلى منصب وكيل الأمين العام (USG) والأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا) فمن أهم ما شغلته من مناصب فى مصر ما يلى:

عضو لجنة الخمسين لإعداد الدستور المصرى الجديد ٢٠١٣م.

رئيس المجلس القومى للمرأة ٢٠١٢ – حتى الآن

وزير التأمينات والشئون الاجتماعية ١٩٩٧م – ١٩٩٩م.

أول أمين عام للمجلس القومى للمرأة ٢٠٠٠م – ٢٠٠١م.

رئيس وفد مصر إلى المفاوضات متعددة الأطراف مع إسرائيل حول التعاون الاقتصادى الإقليمى المنبثقة عن مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط عام ١٩٩١م؛ سفير مصر فى اليابان؛ ١٩٩٣م – ١٩٩٧م.

سفير مصر فى النمسا؛ ١٩٨٧م – ١٩٩١م.

محافظ مصر فى مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة النووية والممثل المقيم لمصر لدى وكالة الطاقة الدولية (IAEA) ولدى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) ولدى مركز الأمم المتحدة للشئون الاجتماعية والإنسانية ١٩٨٨م – ١٩٩١م.

عضو فى البعثات الدائمة لمصر لدى مقر الأمم المتحدة فى جنيف ونيويورك.

ومن أهم أنشطتها على الصعيد الدولى:

شاركت فى مفاوضات متعددة على المستويين الوطنى والدولى، وتحقيق توافق الآراء بين الدول المتقدمة والدول النامية والتوصل إلى اتفاقات بشأن اهتمامات ومشاغل الدول النامية، ومجموعة ٧٧ ودول عدم الانحياز، فى موضوعات التجارة والتنمية، نزع السلاح ومنع الانتشار النووى، المرأة وحقوق الإنسان، والسكان والبيئة.

عملت فى مختلف المجالات التى تُعنى بها الأمم المتحدة بما فى ذلك حقوق الإنسان ونزع السلاح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والبيئة، والسكان، والتنمية الاقتصادية، وقضايا المساواة وتقدم المرأة.

اضطلعت بدور رئيس فى تحقيق توافق فى الآراء بشأن إصدار إعلان المؤتمر الدولى للسكان والتنمية الذى انعقد فى القاهرة عام ١٩٩٤م، حيث تولت لجنة التفاوض لإصدار الوثيقة النهائية.

يعود إلى رئاستها لإحدى اللجان الرئيسية فى مؤتمر الأمم المتحدة الدولى الرابع للمرأة فى بكين ١٩٩٥م تحقيق توافق فى الآراء بشأن إعلان بيجين حيث كانت رئيسة لجنة الصحة فى المؤتمر الأساس للتوصل إلى توافق الآراء بشان الإعلان.

صاحبة اقتراح عقد اتفاق خاص بالتعاون الفنى بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية والقارة الإفريقية فى مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والاضطلاع بدور رئيس فى المفاوضات التى أدت إلى توقيع كوريا الشمالية على اتفاق الضمانات الدولية للطاقة الذرية.

تعود إليها مبادرة اعتبار الحق فى التنمية حقا من حقوق الإنسان فى اجتماع لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فى جنيف عام ١٩٧٧م.

تبنت اقتراح الإعلان العالمى الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٧٤م والذى أعطى حماية خاصة للنساء والأطفال فى أوقات الحروب والنزاعات المسلحة.

شاركت فى أول مؤتمر للأمم المتحدة للاحتفال بمرور عشرين عاما على صدور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى طهران عام ١٩٦٨م وحضور جميع جلسات لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من عام ١٩٦٨م إلى ١٩٧٧م.

اختيرت نائب رئيس المعهد الدولى للأمم المتحدة للبحوث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة عام ١٩٨٣م إلى ١٩٨٥م.

ترأست اجتماع هيئات الأمم المتحدة المعنية بمراقبة تطبيق اتفاقيات حقوق الإنسان والذى يجمع لجان الأمم المتحدة السبع المعنية باتفاقيات حقوق الإنسان (Human Rights Treaty Bodies) عام ١٩٩٢م.

ترأست لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة (Committee on the Status of Woman CSW)، واللجنة المعنية بتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) عام ١٩٩٣م.

ترأست المؤتمر الذى أصدر إعلان الأمم المتحدة حول مكافحة العنف ضد المرأة عام ١٩٩٢م.

شاركت فى مؤتمرات عديدة للبيئة وتغير المناخ وأولها مؤتمر للأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذى عقد فى ريودى جانيرو عام ١٩٩٢م.

اختيرت كمقرر للمؤتمر الدولى لمكافحة المخدرات الذى أصدر الاتفاقية الدولية لمكافحة المخدرات عام ١٩٨٨ (Convention against Illicit Traffic in Narcotic Drugs and Psychotropic Substance).

ومن أهم مساهماتها على الصعيد الوطنى:

تنقيح التشريعات القائمة ووضع تشريعات جديدة تتماشى مع الاتجاهات العالمية وتحقق التوازن بين حقوق المواطن ومسئولياته فى مجال التنمية الاجتماعية، والدعوة إلى صياغة سياسات اجتماعية متكاملة.

إعداد وصياغة قانون جديد يهدف إلى تمكين المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدنى فى مصر عام ١٩٩٨م، وإعادة صياغة قوانين التأمينات وتجميعها فى قانون واحد وذلك أثناء عملها وزير للتأمينات والشئون الاجتماعية.

وضع برامج ومشروعات تهدف إلى تخفيف معدلات الفقر وذلك بإدخال شرائح جديدة فى معاشات الضمان الاجتماعى وزيادة ميزانية هذه المعاشات. وتخصيص خط ائتمان لتسهيل حصول المرأة الريفية والفقيرة على القروض المالية من بنك ناصر الاجتماعى. وإصدار بطاقات تحقيق شخصية للنساء الفقيرات مما يسهل حصولهن على العديد من الخدمات. فتح مطاعم شعبية فى المناطق الحضرية الفقيرة. وإنشاء بنوك للملابس لمساعدة طلاب الجامعات.

تأهيل مؤسسات الصحة العقلية والمعوقين، وإعادة تأهيل وتحديث مؤسسة رعاية الأحداث بالمرج. واستحداث برامج تعليمية وبرامج للتدريب المهنى وبرامج ترفيهية لتحسين أوضاع هذه الفئة من الشباب لمنعهم من العودة إلى الجرائم وتأهيلهم لخدمة المجتمع والمساهمة فيه كأفراد منتجين لهم خبراتهم الفنية.

التفاوض مع الحكومة اليابانية– لمدة ثلاث سنوات بوصفها سفيرة لمصر فى اليابان – والحصول على موافقتها على بناء جسر قناة السويس الذى يسمى «كوبرى السلام» وهو أعلى جسر فى العالم (٧٠ متر من سطح البحر) ويربط آسيا وإفريقيا.

تنفيذ مشروع يابانى مصرى للتخلص من النفايات فى الإسكندرية بطريقة سليمة بيئيا، وتوفير سيارات لإطفاء الحرائق مهيئة للبنايات المرتفعة، وزرع الغابة اليابانية الأولى من نوعها فى ضواحى القاهرة.

بوصفها أول أمين عام للمجلس القومى للمرأة، أنشأت المقر الرئيسى للمجلس وأسست فروعه بالمحافظات ووضعت القوانين واللوائح التنظيمية والمالية والإدارية للمجلس.

التحصيل العلمى:

حصلت السيدة ميرفت تلاوى على بكالوريوس فى العلوم السياسية وبكالوريوس فى إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية فى القاهرة، كما حصلت على شهادة الدراسات الدولية من معهد الدراسات العليا الدولية فى جنيف، سويسرا (١٩٧٣م – ١٩٧٧م) حيث قامت بدراسة الدكتوراة. وأجرت دراسات حول الاستثمار الخارجى فى معهد الدراسات القانونية فى جامعة هارفرد.

ونالت السيدة ميرفت تلاوى وسام الأرز من الجمهورية اللبنانية، والوسام الأعلى لجمهورية النمسا ووسام أوائل السيدات المتبوئات منصب سفير، كما نالت شهادات تقدير من هيئات رسمية وحكومية واتحادات شعبية ومراكز بحوث مختلفة. السيدة ميرفت تلاوى متزوجة ولديها ابنة وحفيدان.

ملك كمال واصف:

من مواليد الإسكندرية فى مصر

– بدأت دراستها فى المدرسة الألمانية فى الإسكندرية.

– درست الفلسفة وعلم الاجتماع فى جامعة الإسكندرية.

– نالت شهادة الماجستير فى العلوم الإنسانية (Anthropology) من الجامعة الأمريكية فى القاهرة

متزوجة من السيد – James Edgar – أسكوتلندى الجنسية، وعاشت معه فى إنجلترا إلى أن هاجرا إلى أستراليا واستقرا فى مدينة ملبورن عاصمة ولاية فيكتوريا. وجدت فى البداية صعوبة فى ايجاد الوظيفة التى تناسب مؤهلاتها، إلى أن شغلت الوظائف التالية:

– محلّلة فى دائرة الاحصاء.

– موظفة فى دائرة التوظيف.

– وظيفة باحثة بعض الوقت فى جامعة ديكن.

– ووظيفة إدارية فى وزارة الخارجية والتجارة.

كانت تفكر دائما كيف أن ظروف الحياة أحيانا تقتضى استبدال وطننا الذى ولدنا فيه وترعرعنا فيه بوطن جديد للعيش فيه.

وفى غمرة هذه المشاعر الاغترابية، بدأت تلقى المحاضرات حول هذا الموضوع، ومواضيع أخرى، منها موضوع قضية الشعب «الأبورجنيز» صاحب الأرض الأصلى فى أستراليا، كمادّة إنسانية لمحاضراتها، ومقارنته بالشعب المصرى.

من أعمالها فى مصر:

– شغلت وظيفة مساعدة باحث فى قسم الاجتماع وعلم النفس فى الجامعة الأمريكية فى القاهرة.

– التحقت ببرنامج تنموى للأمم المتحدة فى ملاوى – وعملها يساعد فى التعليم والعمالة.

من المراكز التى شغلتها فى بريطانيا بعد الزواج.

– مرشدة مالية فى مجموعة شركات M.I – فى لندن

– إدارة فنية لمعرض «Jenko» للجاليات الاثنية فى لندن

اهتماماتها:

إدارة الأعمال – التدريب – الدعاية والتسويق – الاتصالات – تبادل المعلومات والتنسيق – وقرض الشعر بالإنجليزية.

إصداراتها:

– كتاب «رسائل دائرة المعارف القبطية» بالانجليزية

– نشرت العديد من أعمالها الشعرية فى أمريكا بين ١٩٩٩م و ٢٠٠٠م

– تجيد اللغات العربية والفرنسية.

❑❑❑

فتحية العسال

فتحية العسال كاتبة وأديبة مصرية، ولدت فى ٢٠ نوفمبر ١٩٣٣م ولم تكن سعيدة الحظ، فقد عاندتها الحياة منذ أن خطت أولى خطواتها، فالأب وهو المثل الأعلى لأى ابن أو ابنة ليس شخصا نموذجيا، فقد حرم ابنته من التعليم فلم تنل القسط البسيط منه فى المرحلة الابتدائية، ولكن رغم كل الصعوبات أصرت على إتقان القراءة والكتابة. تأثرت فتحية بالكثير من الأحداث فى نشأتها ساهمت فى تكوين شخصيتها كتعرضها للختان وكما كان معهودا فى مثل هذه الحقبة، اختار والدها الحل الأسهل فكان الزواج فى الرابعة عشرة من عمرها قدرها الذى قرره الأب العائل والمسئول من هنا بدأت الأزمة الحقيقية للفتاة فأخذت فى التمرد وتبنت الرفض مبدأ أساسيا ومنهجا لكل حياتها فيما بعد ولأن الزواج المبكر الذى حرمها من التعليم كان هو القيد الحديدى الذى يطوقها فقد سعت للطلاق والتحرر من سجن الحياة التقليدية الرتيبة والخروج إلى النور لاختيار الطريق الصحيح وصناعة المستقبل وفق طموحها ورؤيتها الشخصية، بدأت الكتابة الأدبية فى عام ١٩٥٧م واهتمت بالقضايا الاجتماعية وقضايا المرأة بشكل خاص، تم اعتقالها ثلاث مرات بسبب كتاباتها عن قضايا المرأة وقد تلاقت رغبة فتحية العسال مع شعارات اليسار الماضية فى نفس الاتجاه فانضمت إلى كتيبة المناضلات والتقت بأستاذها ومعلمها الكاتب اليسارى عبد الله الطوخى الذى منحها خبراته وأتاح لها فرصة التعليم و التثقيف والخروج من قمقم

الأمية، وسرعان ما تجاوبت التلميذة النجيبة مع مبادرات النحو والعطف وفك طلاسم القراءة والكتابة حتى صارت متمكنة فيما كانت تجهله تماما، ولأن الإبداع موجود لديها بالفطرة فلم تأخذ وقتا طويلا فى الاكتساب والتمرس، ومن نافذة الأدب والثقافة عرفت العسال طريقها إلى السياسة وتزوجت أستاذها عبد الله الطوخى وانخرطت فى العمل العام وانضمت إلى تنظيم «حدتو» ذلك التنظيم الشيوعى السرى ولكنها لم تتكيف معه، فسرعان ما تركته احتجاجا على نمطية وقولبة المرأة داخله، فهى تبالغ فى إصفاء المظهر الذكورى على نفسها و تهتم كثيرا بكونها أنثى إمعانا فى إبداء الخشونة والقوة كى تكون ملائمة للعمل الثورى الذى يتطلب الزهد فى الحياة المرفهة. لم ترق هذه الممارسات للفتاة الموهوبة السوية المؤمنة بالفوارق الطبيعية بين الرجل والمرأة فعملت على الاستمرار فى مشوارها الفكرى والنضالى بعيدا عن التصنيفات التنظيمية وبرغم أنها اعتقلت ثلاث مرات فإنها لم تهمل الجانب الإبداعي، بل تمسكت به أكثر وأنجزت عددا كبيرا من المسلسلات الدرامية وعشرة مسرحيات من أشهرها «هى والمستحيل» وهو عبارة عن تسجيل واقعى لقصة حياتها مع التعليم والزواج وقد لعبت دورها صفاء أبو السعود فيما قام بدور الزوج عبد الله الطوخى الفنان محمود الحدينى، وقد أوضحت فى هذا المسلسل المهم ما كانت تعانيه من حرارة الأمية وحدة المواقف الإنسانية الصعبة نتيجة الجهل بأشياء كثيرة لم تكن على دراية بها فى فترة تكوينها الأولى، ومن هى والمستحيل إلى لحظة اختيار وحصاد الحب وصولا إلى الإبداع المسرحى حيث ليلة الحنة ونساء بلا أقنعة. وتوالت النجاحات حتى صارت فتحية العسال يشار إليها بالبنان كاتبة وأديبة وسياسية ومناضلة وقيادية بارزة فى الاتحاد النسائى التقدمى لحزب التجمع وجبهة الدفاع عن حرية التعبير وحق المعرفة الجبهة التى أسستها مع الفنانة إسعاد يونس.

حصلت الراحلة أيضا على عضوية مجلس إدارة اتحاد كتاب مصر واشتهرت كواحدة من العناصر النسائية النشيطة ليس فى الكتابة والإبداع فحسب ولكن فى المواقف السياسية أيضا، فقد أيدت موقف الاتحاد فى رفض التطبيع على مدى سنوات طويلة وتصدت لمحاولات التسلل وتغيير الهوية الثقافية، وكذلك شاركت فى جميع المظاهرات والوقفات الاحتجاجية ضد العدوان الإسرائيلى على غزة والعدوان الأمريكى على العراق ولم تكتف بالكتابة، فقد كانت تؤمن بالعمل الميدانى وترى أن عزلة المثقف هى سبب الأزمات

السياسية الحقيقية وأعلنت الكاتبة الكبيرة انحيازها للشعب منذ اللحظة الأولى لانطلاق شرارة ثورة ٢٥ يناير وظلت على عهدها وفية لمبادئها وأفكارها التحررية ضد الظلم والفساد والعدوان على حق الفرد والمجتمع . توفيت فى منتصف يونيو عام ٢٠١٤م فى مستشفى المعادى العسكرى عن عمر يناهز ٨١ عاما.

شاعرات مصريات:

جليلة رضا – ١٩٢٠م – ملك عبد العزيز – ١٩٢١م – شريفة فتحى – ١٩٣٣م
عليه الجعّار – ١٩٣٥م – نور نافع – ١٩٣٢م – إخلاص عمارة – ١٩٤٠م
عزيزة كاتو – ١٩٤٣م – ميرفت عبد التوّاب – ١٩٥٢م – إيمان بكرى – ١٩٥٥م
شريفة السيد – ١٩٥٩م – فابيولا قدرى ١٩٦٠م – فاطمة ناعوت

المرأة والثورات العربية:

نساء اليمن السعيد والثورة:

كانت ومازالت المفاجأة المفرحة للثورات العربية دور الشباب ودور المرأة ودور الطبقة الوسطى المتعلمة المثقفة وخاصة نشطاء المجتمع المدنى ولكن دور المرأة كان الأكثر بهجة فى المشهد كله، فقد أظهرت الثائرات شجاعة فائقة وتحدى للتقاليد البالية وللاتهامات الرخيصة وللتحرش الوضيع وشاركن بكثافة فى الثورات وكن فى مقدمة المشهد وفى قلبه، واجهت النساء القتل والغازات السامة والمسيلة للدموع فى بطولة وصمود مثل الرجال تماما، بل وكن يرشدن الشباب إلى طريقة التعامل مع هذه الغازات ودفعن أثمانا مثل الرجال تماما ولا ينسى الشباب المصرى صورة سالى زهران ضمن الدفعة الأولى للشهداء، ولكن المرأة واجهت ما هوأصعب فى اليمن، حيث خرج الرئيس اليمنى السابق على عبدالله صالح ليتهم المتظاهرات فى شرفهن ولكن الجميل أنهن لم يحفلن بهذا الغثاء الذى صدر عنه وخرجت مئات الآف من النساء فى اليمن فى مشهد تاريخى بالملابس السوداء حتى إن إحدى الصحف العالمية وصفت المشهد بالزحف الأسود المهيب للنساء اليمنيات وبرزت من اليمنيات فى قيادة الثورة نماذج قوية مثل توكل كرمان وهند الأريانى وهباق عثمان.. إلخ

الإعلامية اليمنية رحمة حجيرة

المشهد فى اليمن يبتعد فى تفاصيله عنه فى مصر، فثقافة القبيلة مازالت سائدة فى هذا البلد، كما أن التقاليد المحافظة مازالت هى التى تقرر أشكال سلوكيات الأفراد رجالا ونساء. ولا ينتظر المراقب أن يجد للمرأة دورا مؤثرا فى مسيرة التغيير التى تجتاح البلد،وأهمية الدور الذى لعبته المرأة فى هذه المرحلة ومشاركة النساء فى البداية كانت ضعيفة واقتصرت على بعض الإعلاميات المعروفات فى الوسط الصحفى اليمنى ومن بينهن سامية الأغبرى، وفاطمة الأغبرى، وتوكل كرمان، و فخرية حجيرة. فعلى الرغم من الخوف الذى ساد الأيام الأولى من الثورة اليمنية مع خروج مئات «البلطجية»، والاعتداءات التى مورست ضد شباب التغيير، فقد دخلت المرأة اليمنية معترك السياسة ونزلت إلى الشارع فى المظاهرات ومسيرات الاحتجاجات العارمة التى تطالب بإسقاط النظام، ورحيل الرئيس «على عبد الله صالح»، كما شاهدت ساحة «التغيير» أمام جامعة صنعاء نساء معتصمات فى خيم خاصة بهن، وكثيرات منهن كن يحضرن الساحة لساعات طويلة لمشاركة إخوانهن الرجال فى المطالبة بإسقاط النظام، إلى جانب تضامن المشاركات مع أمهات شهداء الثورة والحرية الذين سقطوا فى عدن وتعز وصنعاء.

وفى المقابل قام الحزب الحاكم بتنظيم عدة مهرجانات نسائية حاشدة تؤيد الرئيس «صالح» فى المدن اليمنية شاركت فيها آلاف النسوة الآتى رفعن شعارات تقول «لا للعنف والفوضى»، وتدعو الأحزاب المعارضة للاحتكام لصوت العقل والحكمة، والتمسك بالديمقراطية، وتغليب المصلحة الوطنية على المصالح والأهواء الضيقة التى أرهقت الوطن والمواطن، وإجراء انتخابات نزيهة للوصول إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع باعتبارها الطريق الحضارى للتبادل السلمى للسلطة، وحل كافة الإشكاليات بالتوافق من أجل الخروج بالبلاد من هذه المحنة التى آلت إليها الأوضاع فى اليمن.

ويعتبر خروج المرأة اليمنية بالمظاهرات المؤيدة أوالمعارضة عاملا حاسما فى إظهار مدى قوة و حضور القوى السياسية المتصارعة، واختلاف الآراء بشأن مشاركة المرأة السياسية، وإن كان ثمة اتفاق على أهمية دورها السياسى و المجتمعى.

ولاينسى موقف المرأة اليمنية من قضايا أمتها العربية والإسلامية و القضية الفلسطينية خاصة، وخروج المرأة منذ وقت مبكرللمشاركة فى المظاهرات والمسيرات ومشاركتها الفاعلة فى النضال السلمى والمسلح ضد المستعمرالبريطانى وأعوانه من الحكم الإمامى المستبد لفترة طويلة من الزمن وحتى قيام ثورة سبتمبر وإعلان الجمهورية وصولاً إلى خروجها إلى الشارع اليوم فى ظل هذا الوقت العصيب الذى تمر به اليمن، مؤكدة أن النساء شقائق الرجال، وأن أى إنجاز وطنى لا يكتمل إلا بوجود المرأة ومشاركتها الرجل.

أن النساء تفاعلن مع الحدث من مواقعهن، فقد نشطت الممرضات والطبيبات فى المشافى لمعالجة الجرحى، والإعلاميات فى الصحف لدعم عملية التغيير بأقلامهن وحضورهن الصحفى فى مواقع الحدث، كما سجل بعضهن حضورا فى طليعة المسيرات حيث تصدرن المنابر لمخاطبة الجموع وبث روح الحماس فى الشباب لدفعهم للمشاركة.

أن أحزابا متطرفة وأحزابا محافظة من بينها الحزب الإسلامى فى اليمن قد تقبّلت مشاركة المرأة فى المسيرات والتظاهرات وربما كان أو لم يكن هذا الموقف مجرد تكتيك سياسى لعبور المرحلة الحالية.

وفى الموقف الاجتماعى من مشاركة المرأة نرى أنّ المجتمع اليمنى بشكل عام صار يقبل مشاركة المرأة فى مسيرة التغيير والرجال يرافقون أخواتهم وبناتهم وقريناتهم إلى ميدان التغيير وسط صنعاء ليتيحوا لهن المشاركة، لكن يلاحظ «أن نساء أحزاب المعارضة التقليدية عموما تخلّفن عن المشاركة بشكل لافت للنظر».

ثورة تونس والمرأة:

وفى تونس شاركت المرأة فى الثورة التونسية بكثافة، فالنساء المتعلمات تعليم عال فى تونس يمثلن ثلثى النسبة المتعلمة من الشباب، كما أن المرأة التونسية لديها تراث بورقيبة فى الدفاع عن حقها فى المسا واة مع الرجل.والذى لا يمكن لمن تابع أطوار الثورات العربية الأخيرة، إلا أن يدهش من المواقف البطولية التى اضطلعت بها المرأة التونسية –الأكثر تأثرا بما جرى حولها من انفتاح وتغيير مباشرين– ويقف إجلالا أمام مشهد تلك الشابة التونسية الفاتنة بجمالها وأناقتها، والتى انحنت بكل تلقائية على شاب ملقى على الأرض لتقدم له الإسعافات الأولية،إنها لحظة وطنية إنسانية تغلبت فيها المشاعرالإنسانية والوطنية على كل الاعتبارات الأخرى وهذا ما يدفع أى شخص أن يكبر ويعظم ذلك المشهد بالإضافة إلى المشهد المؤثّر الذى حملته مجريات «ثورة الياسمين» فى تونس، والذى كان تواجد المرأة الفعلى فيها بمثابة عامل هام أظهر قوتها وتأثيرها، والمتمثل فى مشهد أم الشهيد محمد البوعزيزي، –الذى أضرم نار الثورة فى العالم العربى والمغاربى – وهى متكئة على قبره فى صبر وإيمان وثقة ورضاء بقضاء الله.

مشهد خارق دشن تحدى المرأة العربيّة لعزلتها المفروضة، وتمردها على الصورة النمطيّة التى لا تجعل من الأنثى سوى متعة ووسيلة للإنجاب لا أكثر،وهى صورة جديدة لحواء، ولم يقتصر الدور النسائى الفاعل خلال الثورات الشعبية على المرأتين التونسيتين الفتاة الفاتنة التى قامت بتمريض من فاجأه رصاص الطغاة، وأم بوعزيزى التى أعطت المثل فى حب الوطن والصبر على المر من تحرره، بل تعداهما إلى نماذج كثيرة جدا فى مصر من ناشطات رائعات نزلن بأعداد كبيرة إلى ميدان التحرير، مستوحيات قوتهن الدافعة من نساء الانتفاضة التونسيّة التى أطاحت بزين العابدين بن على، ليلعبن بتواجدهن الفعلى المؤثر، الدور الأساسى فى انتفاضات منطقة الشرق الأوسط.

ثورة ليبيا والمرأة:

وبعيدا عن تونس ومصر نجد عربيات أخريات قد أبلين بلاء لا يقل عن فعل أخواتهن التونسيات والمصريات اللائى أثبتن خطأ الاتهامات التى طالما وجهت، ولزمن طويل جدا، إلى النساء العربيات على أن النسبة الغالبة منهن غائبة عن الساحة السياسية، إما غرقا فى مشاكل الفقر والحاجة، أو انغماسا فى حياة الترف. ولعل أشهر من ساهم فى ذلك من ليبيا – رغم أن التقاليد تقضى بالتظاهر بشكل منفصل عن الرجال– السيدة (نجاح قبلان) التى عملت فى إعداد شعارات للثورة.. حيث كانت تقوم بجمع اللافتات فى قاعة محكمة بنغازى التى تحولت إلى ورشة للثورة وفى ليبيا شاركت النساء فى حمل السلاح وتطبييب الرجال،وأيضا دفعت ثمنا باهظا حيث قام مرتزقة القذافى باغتصاب المئات من البنات والسيدات الليبيات، وقد شاهد العالم كله اعترافات الليبية إيمان العبيدى باغتصابها على يد مرتزقة القذافى.

واعتبرت صحيفة «صنداى تايمز» أن حملات الاغتصاب الجماعى أحد الأسلحة التى استخدمها القذافى فى هذه الحرب لكسر إرادة الثوار.

وقالت الصحيفة إن إحدى الحالات التى تعرضت للاغتصاب هى ليلى (٢٨ عاما)، التى تعرضت للاغتصاب والضرب وهى تحتضن أحد طفليها والآخر ينظر إلى ما يجرى، وهو ما جعلها تفكر فى الانتحار، وأحصت الدكتورة سهام سرقيوة ٢٣٥ حالة اغتصاب بين الليبيات من جنود القذافى الذى كان يوزع عليهم الفياجرا لإذلال الثوار.. (محمود خليل: الحوار المتمدن – العدد – ٣٦٤٢ – ١٨ – ٢ – ٢٠١٢).

وتثمن د/ هتون أجواد الفاسى الأستاذ المساعد بجامعة الملك سعود دور المرأة العربية فى مصر وتونس كما تشير إلى المشاركة الفعالة للمرأة اليمنية، إن تجربة المرأة التونسية والمصرية واليمنية على وجه الخصوص كانت رائعة وبخلاف ما هو معتاد من أمثلة نمطية تستحضر مقولة نابليون بالبحث عن المرأة فى حالة الخيانة أو الغدر فإن المرأة فى حال الثورات العربية كانت الحاضرة والحاضرة بقوة و المبادرة و الإيجابية و المحرضة على الحق، المحاورة المعاونة، المحاربة للظلم، الصانعة للثورة جنبا إلى جنب مع شريكها الرجل وأحيانا قبله أيضا بكل أشكال هوياتها.

كانت مشاركات النساء فى الثورات العربية لا تحمل صورة واحدة ولا هوية واحدة، كانت هناك المرأة المنقبة، المحجبة، السافرة، الجدة، الأم، الطالبة، الطفلة، المسلمة، المسيحية، الغنية والفقيرة. وحّد بينهن الهدف السامى دون أن تحوى المطالب مطالبات حقوقية نسائية منفصلة، فالحرية والعدالة والكرامة فى وطن واحد لا يفرق فيه بين شخص وآخر بناء على أى فرق نوعى أو جنسى أو عرقى أو دينى كان هو الهدف الحاضر. وقد امتلأت صفحات الإنترنت والفيسبوك وتويتر والصحافة و التليفزيون بصور نساء فى أدوار مختلفة تؤكد على الحالة الإنسانية فى التعامل بين الجنسين لأجل الدفاع عن المكتسبات الوطنية والتضحية فى سبيلها كذلك بالروح . تتعدد الأسماء والصور والمواقف التى وقفتها المرأة العربية فى هذه الثورات وهى تهتف والجموع تردد وراءها كما فى حال توكل كرمان، الناشطة اليمنية رئيس منظمة صحفيات بلا قيود، التى سبق أن اعتقلها الرئيس اليمنى، التى تقود الجماهير وتخطب فى مئات الآلاف وهم يرددون هتافاتها. دفعت النساء دماءها وأرواحها كذلك فى هذه الثورات، والحاضرة فى الصورة المصرية الناشطة سالى زهران التى رماها أحد البلطجية بحجر فى رأسها، وتبقى مسألة المشاركة التامة للمرأة فى الثورات العربية فى كل مراحل الثورة قبل وأثناء مجالا للكثير من التحليل والتأمل لما تطرحه هذه الصورة الجديدة للمرأة فى ظل صور نمطية من التبعية والتمييز والمصادرة والتحرش على حساب إنسانية المرأة الصورة تدعو للتفاؤل ولكنها بحاجة إلى أن نذكّر المرأة والناشطات والمنظمات النسائية والنسوية بألا يقبلن بأى تنازلات على حساب مشاركتهن التامة فى انتصارات الثورة، وألا يرضين بالصفوف الخلفية أو بالمواقع الصورية الرمزية، وأن يكن حريصات على أنه إذا حققت الثورة على الظلم أهدافها فذلك لصالح كرامة وحرية وإنسانية المرأة كما لصالح كرامة وحرية وإنسانية الرجل.

الثورة السورية والمرأة:

وفى سوريا دفعت المرأة أثمانا من السجن والتعذيب والقتل، بل تعمدت السلطة هناك استهداف النساء. وهناك شواهد كثيرة على أن المرأة السورية دفعت أثمان باهظة فى سبيل حرية شعبها، فمنهن من دفعت حريتها الشخصية ثمنا، ومنهن من دفعت حياتها، ومنهن من اضطرت إلى ترك البلاد رغما عنها، ومنهن من تحملت سيل الاتهامات والإساءات التى وجهت لها من قبل إعلام النظام الرسمى ومن الملاحظ فى سوريا أنه لا يوجد هناك

«حراك نسوى» مستقل بشكله التقليدى، بل إن المراة السورية انخرطت واندمجت داخل الحراك الثورى بحيث لايمكن فصلها عنه، أو تمييز نضالها على أنه (نضال أنثوى) يأخذ أشكالا نمطية محددة كما أن هذا (النضال) معزول تمامًا عن أية إيديولوجيات أو تيارات سياسية أو فكرية، فلم يعرف عن كثير من الناشطات السوريات أنهن كنّ منخرطات فى أحزاب سياسية تقليدية رغم أن وسائل الإعلام تروج أن البطولة هى حكر على الرجال، فإن النساء فى سوريا يتصدرن المشهد بوضوح شديد، فالمرأة السورية التى شاركت فى تأسيس الكثير من التنظيمات الاجتماعية والثقافية والسياسية قبل الاستقلال وبعده، هى اليوم ليست فقط أمًّا لجريح أو زوجة شهيد أو أخت سجين، بل هى الكاتبة والحقوقية والإعلامية، وأيضا المتظاهرة والناشطة والمتحدثة باسم الآخرين والمحاورة ولا يمكن حصر الدور النسائى فى الثورة السورية فى قوالب نمطية محددة، فإن المرأة التى تشارك فى التلويح بالمناديل للشباب أو إعطاء إشارات لهم وهى على أبنية المنازل عند مهاجمة قوات الأمن للمتظاهرين، تحتل مكانها فى الصفوف الأمامية للمظاهرات وفى كثير من الأحيان، تتقدم النساء المظاهرة لعل قوات الأمن تتراجع عن الهجوم.. إنها تحاول حماية الرجل، وهذه أشياء جديدة نوعا ما فى المجتمع السورى.. حتى إن النساء اللواتى لم يستطعن النزول إلى الشارع ابتكرن أساليب فاعلة أخرى، وابتدعن طقوسا ثورية منها توزيع هدايا العيد لأهالى المعتقلين، وهدايا العيد للمسيحيين وتقديم شمعات الحرية، وزيارة الكنيسة للتهنئة بالعيد، وتوزيع المناشير التوعوية ودعوات الاعتصام، والمشاركة فى كتابة اللافتات وفى إسعاف الجرحى يضاف إلى ذلك، النشاط الاجتماعى من زيارة عوائل الشهداء والمعتقلين، وتقديم الدعم النفسى والاجتماعى والمادى لبعضهن، مع تنظيم عدة دورات تدريبية منها دورات الإسعاف الأولى ودورات الدعم النفسى للأطفال المصابين بالصدمات.

نساء سورية لم يبخلن حتى بأرواحهن، فاستشهدت عشرات النساء فى درعا خلال الاجتياح، ثم فى حادثة قلعة المرقب الشهيرة (ومن ينسى فيديو.. مرت عمى.. مرت عمى..؟) ثم فى حماة وحمص وإدلب وغيرها، وشاركن فى المظاهرات بشكل فاعل جدا لا سيما فى دمشق وريفها، واعتقل منهن العشرات.

لا مكاسب تذكر للمرأة، إذ لم تعمل الأنظمة العربية يوما على نزع الظلم الواقع على المرأة، فهى مشغولة بالعمل على قمعها وقتلها وزجها بالسجون، و لن تهدى مؤسساتها

الأزهار للمرأة أو تمنحها الجوائز والمكافأت، بل ستهديها جثة ابنها أو ابنتها، جثه زوجها أو شقيقها، وربما تهديها رصاصة فى القلب..

لقد دفعت حواء فى سوريا فاتورة الثورة من أمنها وصحّتها ومستقبلها. فقد بيّنت إحصاءات غير رسمية تم استنباطها من المحاكم فى المحافظات السورية، أن جرائم الشرف هناك فى العام ٢٠١١م قفزت بشكل كبير، مقارنة بالعام الفائت، بزيادة تبلغ ٢٠ فى المئة. ورجّحت مصادر حقوقية أن يكون ارتفاع نسب جرائم الشرف جاء على خلفية التوتر الأمنى الذى تشهده مناطـــق ســـورية، حيث استغلّ بعضهم تلك الظروف كغطاء ليرتكب فعل «القتل باسم الشرف»، ناهيك بما يجرى للقاصرات فى مخيمات السوريين اللاجئين فى الأردن، حيث تُسعَّر الفتيات تحت السنّ القانونية ويُبعنَ للمتموّل العربى الذى يدفع أكثر.. بحسب ماذكرته نائبة رئيس تحرير مجلة لها فى مقالها (الثورات العربية والمرأة: خريف يسبق الشتاء وسباته العميق) بتاريخ ٨ – ١٠ – ٢٠١٢م.

أمهات لبنانيات يبحثن عن «مستقبل أفضل» لأبنائهن

وفى لبنان خرجت حواء لتبحث عن ذاتها وتعبر عن رأيها ورؤيتها لمستقبل بلدها من خلال التظاهرات ومنها تظاهرات نسائية تطالب بنبذ الطائفية والبدء ببناء نظام مدنى يساوى بين المواطنين تحقيقا للعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وتحقيق حلمها بوطن يمنحها حقوقها دون أى تمييز..

أما فى مرحلة ما بعد الربيع العربى، أصبح الحديث عن حقوق المرأة ضربا من الرفاهية الفكرية والترف السياسى فى نظر كثير ممن يسمون (ذكور السياسة). ومن الغريب أن أغلب

الفضائيات ووسائل الإعلام تحرص على إبراز (ذكور السياسة) أمام الكاميرات وعلى الشاشات وإظهارهم على أنهم هم القادة دائما وأنهم هم من صنعوا النجاحات والبطولات، ولا ينتبه هؤلاء إلى أن كثيرا من النجاحات التى تحققت فى مجال السياسة والحكم عبر التاريخ قادتها النساء بشكل أو بآخر أو شاركت فيها، وربما لايعرفون أيضا أن حالة عدم الاستقرار التى تمر بها بعض دول الربيع العربى إنما سببها إقصاء النساء من مراكز اتخاذ القرار، ولا يتذكر هؤلاء حقوق النساء إلا حينما يحين وقت الانتخابات حيث إن المرأة فى نظرهم مطلوبة بوصفها ناخبة ومرفوضة بوصفها نائبة.

ويرى البعض أنه بات من الواضح أن قضايا المرأة ليس من أولويات قادة العرب (الجدد) وربما لم يخطر ببالهم أن نصف مجتمعاتهم لم تنلن حقوقهن بعد، ولا يبدو على هؤلاء أنهم متحمسون كثيرا لتعويض المرأة شيئا مما فقدت أثناء الثورة، أو رد الجميل لها على دورها البطولى فى قيادة الثورات العربية.

وإذا (تكرّم) عليها أحد ذكور السياسة وسمح بظهور ما للنساء فى حزبه أو مؤسسته أو تيّاره السياسى، فيلاحظ حصر دور المرأة فى القضايا النسائية البحتة، رغم أنها اقتحمت ميدان السياسة والاقتصاد والفكر والثقافة وتفوقت على الرجال فى كثير من الحالات.. ولكن المستقبل يحمل الكثير من الأمل فى التغيير إلى الأفضل رغم تخوفات البعض.

نماذج للنضال النسائى العربى:

لابد لنا أن نذكر نساء خلدهن التاريخ فى ذاكرته بحروف من ذهب.. فمن زنوبيا الملكة الجليلة ذات الرأى الصائب والحكمة والعقل الراجح والسياسة ودقة النظر والفروسية وشدة البأس، صاحبة تدمر وملكة الشام،الى كليوباترا آخر ملوك الأسرة البطلمية فى مصر،التى اهتمت بتطوير مملكتها ورفع شأنها فى مواجهة قوة روما المتزايدة، إلى نساء سطرن أسماءهن بدم يجرى فى أزقة التاريخ.. هن مناضلات وقفن ضد استعمار بلدانهن، منهن جميلة بوحريد وهى مجاهدة جزائرية من أكبر المناضلات اللائى ساهمن بشكل مباشر فى الثورة الجزائرية على الاستعمار الفرنسى ومجيدة بوليلة المعروفة بتعلقها بالنضال، ومناهضتها للاستعمار الفرنسى. أيضا ليلى خالد، شخصية فلسطينية مناضلة ضد الاحتلال الإسرائيلى، التى اتخذت الاسم الحركى شادية أبو غزالة تيمنا بأول مناضلة فلسطينية تسقط شهيدة بعد حرب ١٩٦٧م.

جميلة بوحريد:

عاشقة الرقص وركوب الخيل.. الاستعمار الفرنسى جعلها قائدة المناضلات العربيات

ولدت جميلة بوحريد من أب جزائرى مثقف وأم جزائرية من القصبة وكانت البنت الوحيدة بين أفراد أسرتها فقد أنجبت والدتها ٧ شبان، كان لوالدتها التأثير الأكبر فى حبها للوطن فقد كانت أول من زرع فيها حب الوطن وذكرتها بأنها جزائرية لا فرنسية

رغم سنها الصغير آنذاك واصلت جميلة تعليمها المدرسى ومن ثم التحقت بمعهد للخياطة والتفصيل فقد كانت تهوى تصميم الأزياء.

مارست الرقص الكلاسيكى وكانت بارعة فى ركوب الخيل إلى أن اندلعت الثورة الجزائرية عام ١٩٥٤م حيث انضمت إلى جبهة التحرير الوطنى الجزائرية للنضال ضد الاحتلال الفرنسى وهى فى العشرين من عمرها ثم التحقت بصفوف الفدائيين وكانت أول المتطوعات لزرع القنابل فى طريق الاستعمار الفرنسى، ونظرا لبطولاتها أصبحت المطاردة رقم١.

تم القبض عليها عام ١٩٥٧م عندما سقطت على الأرض تنزف دما بعد إصابتها برصاصة فى الكتف وألقى القبض عليها وبدأت رحلتها القاسية من التعذيب وجملتها الشهيرة التى قالتها آنذاك«أعرف أنكم سوف تحكمون على بالإعدام لكن لا تنسوا إنكم بقتلى تغتالون تقاليد الحرية فى بلدكم ولكنكم لن تمنعوا الجزائر من أن تصبح حرة مستقلة».

بعد ٣ سنوات من السجن تم ترحيلها إلى فرنسا وقضت هناك مدة ثلاث سنوات ليطلق سراحها مع بقية الزملاء عام ١٩٦٢م.

وقد كتب الشاعر الراحل نزار قبانى إلى المجاهدة جميلة بوحيرد يقول:

الاسم: جميلة بوحريد
تاريخ ترويه بلادى
يحفظه بعدى أولادى
تاريخ امرأة من وطنى
(لاكوست) وآلاف الأنذال
من جيش فرنسا المغلوبة
انتصروا الآن على أنثى
أنثى الشمعة مصلوبة
القيد يعضُّ على القدمين
وسجائر تُطفأ فى النهدين
مقصلة تُنصب.. والأشرار
يلهون بأنثى دون إزار

وجميلة بين بنادقهم
عصفور فى وسط التيّار
تنفضه لمسات التيّار
الاسم: جميلة بوحريد
تاريخ ترويه بلادي
يحفظه بعدى أولادى
تاريخ امرأة من وطنى
ثائرة من جبل الأطلس وطنى
يذكرها الليل والنرجس
وجراح جميلة بوحريد
هى والتحرير على موعد

فدوى طوقان:

فدوى طوقان (١٩١٧م – ٢٠٠٣م) [١] أهم شاعرات فلسطين فى القرن العشرين من مدينة نابلس وهى من إحدى أعرق عائلات فلسطين، ولقبت بشاعرة فلسطين، حيث مثّل شعرها أساسا قويا للتجارب الأنثوية فى الحب والثورة واحتجاج المرأة على المجتمع.

ولدت فدوى طوقان فى مدينة نابلس، وتلقت تعليمها حتى المرحلة الابتدائية، حيث اعتبرت عائلتها مشاركة المرأة فى الحياة العامة أمرا غير مقبول، فتركت مقاعد الدراسة واستمرت فى تثقيف نفسها بنفسها، ثم درست على يد أخيها شاعر فلسطين الكبير إبراهيم طوقان، الذى نمى مواهبها ووجهها نحو كتابة الشعر، كما شجعها على نشره فى العديد من الصحف العربية، وأسماها «أم تمام». ثم أسماها محمود درويش لاحقا «أم الشعر الفلسطينى».

ومع أنها وقّعت قصائدها الأولى باسم «دنانير»، وهو اسم جارية،فإن أحب أسمائها المستعارة إلى قلبها كان «المطوّقة» لأنه يتضمن إشارة مزدوجة، بل تورية فصيحة إلى حال الشاعرة بالتحديد. فالمطوقة تعنى انتسابها إلى عائلة طوقان المعروفة، وترمز، فى الوقت نفسه، إلى أحوالها فى مجتمع تقليدى غير رحيم.

وقد توالت النكبات فى حياة فدوى طوقان بعدما توفى والدها ثم أخوها ومعلمها إبراهيم، وأعقب ذلك احتلال فلسطين إبان نكبة ١٩٤٨م، وقد تركت تلك المآسى المتلاحقة أثرها الواضح فى نفسية فدوى طوقان كما يتبين من شعرها فى ديوانها الأول (وحدى مع الأيام). وفى الوقت نفسه فإن ذلك دفع فدوى طوقان إلى المشاركة فى الحياة السياسية خلال الخمسينيات.

سافرت فدوى طوقان إلى لندن فى بداية الستينيات من القرن الماضى، وأقامت هناك سنتين، وفتحت لها هذه الإقامة آفاقا معرفية وإنسانية حيث جعلتها على تماسّ مع منجزات الحضارة الأوربيّة الحديثة.

وبعد نكسة حزيران ١٩٦٧م، خرجت من قوقعتها لتشارك فى الحياة العامة فى نابلس، فبدأت فى حضور المؤتمرات واللقاءات و الندوات التى كان يعقدها الشعراء الفلسطينيون البارزون من أمثال محمود درويش وسميح القاسم وتوفيق زياد وسالم جبران وإميل حبيبى وغيرهم.

وفى مساء السبت الثانى عشر من شهر ديسمبر عام ٢٠٠٣م ودعت فدوى طوقان الدنيا عن عمر يناهز السادسة والثمانين عاما قضتها مناضلة بكلماتها وأشعارها فى سبيل حرية فلسطين، وكُتب على قبرها قصيدتها المشهورة:

كفانى أموت عليها وأدفن فيها وتحت ثراها أذوب وأفنى
وأبعث عشبا على أرضها وأبعث زهرة إليها
تعبث بها كف طفل نمته بلادى كفانى أظل بحضن بلادى
ترابا وعشبا، وزهرة..

ولعل فرادة فدوى طوقان أنها كانت الأكثر جرأة على الذات، والأكثر اندفاعا فى البوح والاعتراف، ويكاد لا يجاريها فى هذا المضمار إلا الأديبة السورية غادة السمان. وقد اقتحمت فدوى هذا الحقل المزروع بالألغام بجرأة مدهشة فى مجتمع ذكورى محافظ. ولم تتورع عن كتابة سيرة حياتها الخلابة فى جزئين: «رحلة جبلية رحلة صعبة» و«الرحلة الأصعب»[٢]. ولعل هذه السيرة تُعد من أجمل كتب البوح والاعتراف التى نُشرت فى العقدين الأخيرين، ولا ينافسها فى ذلك إلا «الخبز الحافى» لمحمد شكريو«خارج المكان» لإدوارد سعيد. ولعل جرأتها تكمن هنا بالتحديد، أى فى مصادمتها ذكورية المجتمع

النابلسى من خلال اعترافاتها التى كشفت فيها حياتها الغرامية على الرغم من انها أخفت الكثير من الجوانب المهمة والحيوية فى رحلتها الصعبة، فقد وثق الناقد المصرى رجاء النقاش فى كتاب ظهر فى أواسط السبعينيات قصة حب قال إنها جمعت بين فدوى طوقان والناقد المصرى أنور المعداوى ولكن عن طريق الرسائل فقط، ما يعيد إلى الذاكرة قصة مى زيادة وحبها لجبران خليل جبران.

صدرت للشاعرة عدة مجموعات شعرية نذكر منها:

- وحدى مع الأيام، دار النشر للجامعيين، القاهرة، ١٩٥٢ م.
- وجدتها، دار الآداب، بيروت، ١٩٥٧م
- أمام الباب المغلق.
- الليل والفرسان، دار الآداب، بيروت، ١٩٦٩م.
- على قمة الدنيا وحيدا.
- تموز والشيء الآخر.
- اللحن الأخير، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٠م.

ومن آثارها النثرية أيضا:

- أخى إبراهيم، المكتبة العصرية، يافا، ١٩٤٦م
- رحلة جبلية رحلة صعبة (سيرة ذاتية) دار الشروق، ١٩٨٥م.
- الرحلة الأصعب (سيرة ذاتية) دار الشروق، عمان، (١٩٩٣م) ترجم إلى الفرنسية.

• حزنها على فقدها لأخيها إبراهيم طوقان

فقد كان إبراهيم معلمها الأول الذى أخرجها بتدريسه إياها مما كانت تعانيه من انعدام تقدير المجتمع لإبداعاتها ومواهبها، ويظهر أثر موت أخيها إبراهيم جليا عندما نراها تهدى أغلب دواوينها إلى «روح أخى إبراهيم» ويظهر أيضا من خلال كتابها «أخى إبراهيم» والذى صدر سنة ١٩٤٦م إضافة إلى القصائد العديدة التى رثته فيها خاصة فى ديوانها الأول «وحدى مع الأيام».

• قضية فلسطين:

فقد تأثرت فدوى طوقان باحتلال فلسطين بعد نكبة ١٩٤٨م وزاد تأثرها بعد احتلال مدينتها نابلس خلال حرب ١٩٦٧م فذاقت طعم الاحتلال وطعم الظلم والقهر وانعدام

الحرية. يقول عنها عبد الحكيم الوائلى: «كانت قضية فلسطين تصبغ شعرها بلون أحمر قان ففلسطين كانت دائما وجدانا داميا فى أعماق شاعرتنا فيأتى لذلك شعرها الوطنى صادقا متماسكا أصيلا لا مكان فيه للتعسف والافتعال».

• تجربتها الأنثوية:

لقد مثلت فدوى طوقان فى قصائدها الفتاة التى تعيش فى مجتمع تحكمه التقاليد والعادات الظالمة، فقد منعت من إكمال تعليمها ومن إبراز مواهبها الأدبية ومن المشاركة فى الحياة العامة للشعراء والمثقفين ومنعت من الزواج، كل ذلك ترك أثره الواضح فى شعر فدوى طوقان بلا شك وجعلها تدعو فى كثير من قصائدها إلى تحرر المرأة وإعطائها حقوقها واحترام مواهبها وإبداعاتها، مما جعلها محط احترام وتقدير غيرها من الأديبات اللاتى شاركنها نفس الفكر، فتقول عنها وداد السكاكينى: «لقد حملت فدوى طوقان رسالة الشعر النسوى فى جيلنا المعاصر يمكنها من ذلك تضلعها فى الفصحى وتمرسها بالبيان وهى لا تردد شعرا مصنوعا تفوح منه رائحة الترجمة والاقتباس وإن لها لأمدا بعيدا هى منطلقة نحوه وقد انشق أمامها الطريق».

كرست فدوى طوقان حياتها للشعر والأدب حيث أصدرت العديد من الدواوين والمؤلفات وشغلت عدة مناصب جامعية بل وكانت محور الكثير من الدراسات الأدبية العربية إضافة إلى ذلك فقد حصلت فدوى طوقان على العديد من الأوسمة والجوائز منها:

١ – جائزة الزيتونة الفضية الثقافية لحوض البحر الأبيض المتوسط، باليرمو، إيطاليا ١٩٧٨م.

٢ – جائزة سلطان العويس، الإمارات العربية المتحدة، ١٩٨٩م.

٣ – وسام القدس، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٩٠م.

٤ – جائزة المهرجان العالمى للكتابات المعاصرة، ساليرنو، إيطاليا.

٥ – جائزة المهرجان العالمى للكتابات المعاصرة، إيطاليا ١٩٩٢م.

٦ – وسام الاستحقاق الثقافى، تونس، ١٩٩٦م.

٧ – وسام أفضل شاعرة للعالم العربى، الخليل.

لقد رسمت الأديبة الشاعرة فدوى طوقان تصورها للانتفاضة بأنها يجب استمرار الانتفاضة ضرورى جدا، فتوقفها يفرح الأعداء كثيرا، يجب أن يكون لدينا نظرة إيجابية حيالها،

وأن لا نكون سلبيين فى تعاملنا مع هذا العدو الشرس، الذى تتكاثف فيه كافة الأحزاب الإسرائيلية بالرغم من خلافاتها الكبيرة من أجل تهبيط عزائم وإخماد جذوة الانتفاضة، ونحن بأشد الحاجة أن يكون لدينا هدف واحد من أجل نيل حقوقنا المشروعة.

ولقد عاصرت الشاعرة ثورات متعددة لكل منها ظروفها وملابساتها، وترى أن لكل ثورة من هذه الثورات وكل مرحلة نضالية كانت تحمل خصوصية فى ملابساتها، وفى شخصيتها وقادتها، لذلك كانت الأوضاع تفرض نفسها على كل قصيدة تكتب حسب المرحلة والمكان والأشخاص، حتى أن بعض القصائد كانت تفقد معناها نتيجة لبعض الأحداث السياسية، فمثلا ثورة فوزى القاوقجى فى الثلاثينيات ثارت فى خيالها ومشاعرها فنظمت قصيدة تعكس انبهار الصبية الرومانسية بشخصية قائد الثورة الأسطورى ولكن مع خمود الجماهير له مع مرور الأيام تضيع القصيدة المبهورة. إلا أن أشعار كل هذه الثورات السابقة تحمل فى مضمونها نفس الهدف والفكرة، وبما أن الطرف الآخر فى هذه القصائد هو العدو الأوحد للجميع فيتكرر الكره له فى كل بيت وكل مقطع، فإن خلود هذه القصائد باق ما بقى العدو وبقيت الروح النضالية موجودة فى قلب كل مقاوم.

وترى أن دور الشاعر والأديب لا يقل أهمية عن دور المقاتل فى ساحة المعركة، فالشاعر الوطنى الذى ينظم الشعر الحماسى يكون دافعا قويا لهؤلاء المقاتلين للصمود والاستبسال فى المعركة، وقد قرأت خلال حرب ٦٧ قصيدة فى الإذاعة بعنوان «لن أبكى» وكانت هذه القصيدة حماسية لدرجة أن مجموعة من المقاتلين سمعوها وعندما انتهت القصيدة قام أحدهم وأحضر مصحفا وأخذوا يحلفون عليه واحدا تلو الآخر، أن يقاوموا حتى النهاية وأن لا يستسلموا أبدا.

حرم الرئيس تحرمه من السلطة:

لن يقلل من الأدوار الجليلة للنساء البارزات اللائى شاركن مباشرة فى الثورات العربية فى مصر وتونس وليبيا واليمن وغيرها من البلدان، إذا قلنا إن هناك نوعية أخرى من النساء مخالفة تماما للائى شاهدناهن فى كل ميادين التحرر عبر الوطن العربى، واللائى يرجع لهن الفضل فى الانطلاقة الحقيقية لهذه الثورات، وأنهن هن من كنَّ وراء إشعال فتيل الثورات وتأجيج نيرانها وإذكاء لهيبها فى العالم العربى حتى جاءت كثورات غير مسبوقة، بما مارسنه، من وراء أستار القصور الرئاسية السميكة، من عنف وإهانة وقهر

وإذلال وظلم واستباحة لكرامة الشعوب التى تملكن أمورها نيابة عن أزواجهن الرؤساء المغلوبين على أمرهم، ولا ندرى هل علينا لومهن ومحاسبتهن على ذلك، أم يلزمنا الانحناء أمامهن إجلالا وتعظيما، لأنهن استطعهن التنكر لواقعهن البنائى والوراثى الذى خلقهن الله عليه، وتمردن على صفاتهن الأنثوية الجميلة المفعمة بالحنان والمودة والرقة التى ميزهن الله بها عن الرجال، ليرضين غرورهن المبالغ فيه ويتحولن إلى ديكتاتورات متطرفات، يدفعن شباب الأمم المقهورة إلى الثورة على أوضاعهم وأوضاع شعوبهم، الأمر الذى يستوجب على كل مدون ومؤرخ لهذه الثورات أن يقرّ بأنهن يستحقن على ديكتاتوريتهن تلك كل الشكر والتقدير. أمثال ليلى بنت على التى وإن لم تحصل على شرف السبق فى إشعال ثورة عبر العالم، لأنه قد سبقها لذلك كل من مارى أنطوانيت، ملكة فرنسا، والملكة نازلى والملكة فريدة وأميرات أخريات فى سقوط النظام الملكى فى مصر، وإميليدا ماركوس، سيدة الفلبين وإيلينا تشاوشيسكو، سيدة رومانيا.. والقائمة طويلة وستمتد بانضمام سوزان مبارك لها والتى أفردت لها إحدى الصحف مقالا كاملا تحت عنوان (وراء كل طاغية امرأة قوية) والذى قالت فيه إن هذه المقولة تنطبق على العديد من النساء المشهورات كأسما قرينة الرئيس السورى بشار الأسد وغيرهن.. إلا أن ليلى بنت على تبقى أول امرأة تدق المسمار الأخير فى نعش حكم زوجها، بما لعبته من دور أساسى فى تأجيج غضب الشعب التونسى الذى خرج عن بكرة أبيه للهتاف بشعار «الزين فى التركينة والحجّامه تحكم فينا» و«الحجّامة» إشارة إلى مهنة الحلاقة التى كانت تمارسها قبل زواجها بالرئيس الذى كانت سبب خلعه، والتى ما كانت تتخيل، فى أسوأ كوابيسها، أن يأتى اليوم الذى تصبح فيه منبوذة، مطلوب رأسها، وهى التى كانت تعيش فى النعيم وتتمتع بالديباج والحلى والحلل وتغرف من أموال الشعب التونسى بلا رقيب.. أما فى مصر فقد كانت سوزان مبارك السبب الرئيسى فى ما آل إليه حال مصر، بسبب النفوذ الكبير الذى تمتعت به وعائلتها، وما اقترفته كنتاج ما كانت تعيشه من خوف مزمن من فقدان النفوذ ورعبها المرضى من أن تتحول من السيدة الأولى لمصر، إلى مجرد زوجة الرئيس السابق، والذى كان أحد أهم أسباب مشروع التوريث الكفيل وحده (فى نظرها وتخطيطها) باستمرارها فى حكم مصر وتحويلها إلى (الملكة الأم) بدلا من أن تعيش على هامش الحياة بعد موت الرئيس الذى تتحمل كامل المسؤولية فى سقوطه وذلك حسب ما أوردته صحيفة القبس الكويتية عن

الحوار الذ ى جرى بين مبارك وزوجته سوزان ونجله جمال وتحميلهما مسئولية تنحيته عن السلطة ومجمل ما حدث فى مصر من تدهور فى كل شىء.. وصدق الله عز وجل إذ يقول فى سورة الحشر ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَخۡرَجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ مِن دِيَٰرِهِمۡ لِأَوَّلِ ٱلۡحَشۡرِۚ مَا ظَنَنتُمۡ أَن يَخۡرُجُواْۖ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمۡ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنۡ حَيۡثُ لَمۡ يَحۡتَسِبُواْۖ وَقَذَفَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعۡبَ يُخۡرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيۡدِيهِمۡ وَأَيۡدِى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ فَٱعۡتَبِرُواْ يَٰٓأُوْلِى ٱلۡأَبۡصَٰرِ ﴾ صدق الله العظيم. [سورة الحشر الآية: ٢] وهذا بحسب ماذكره الكاتب حميد طولست بمقالته (المرأة والثورات العربية فى ٢٩ – ٣ – ٢٠١١).

لقد نادت الثورات بالديموقراطية والديمقراطية، ممارسة واعتراف بالآخر وحقوقه، خصوصا النساء، نصف المجتمع، وعدالة اجتماعية تقوم على المساواة الكاملة بين مكوّنات المجتمع، وهو ما لم تقدر عليه برلمانات الثورات العربية حتى الساعة. يقول فولتير: «أنا لا أوافقك الرأى، لكننى مستعدّ للموت دفاعا عن حقك فى إبداء رأيك». هذه الحرية فى التعبير هى أساس كلّ ديموقراطية فعلية، إضافة إلى المساواة والأمن للجميع بما فيهم المرأة.

خرجت المرأة العربية إلى الثورة شريكا سويا، ملأت الساحات والشوارع والشاشات، علا صوتها مطالبا برفع الظلم ووقف القمع، فبهرت المجتمع الدولى بحضورها وإصرارها. وكتبت الصحافة العربية كما الغربية عن صحوة اجتماعية ونساء عربيات متمكنات متعلّمات مثقفات، محرّكات للرأى العام. فتغيّرت الصورة النمطية التى رسمها الغرب لنا، كنساء مقموعات خانعات، مسيّرات لا مخيّرات، مهمّشات، غير متعلّمات، لا دور لهنّ فى المجتمع، ولا كلمة. متلهّيات عن حقوقهنّ ودورهنّ المجتمعى بالمظاهر والقشور، من ماكياج وشَعر وآخر تصاميم الهوت كوتور و دور الأزياء العالمية. الصورة البرّاقة للمرأة العربية التى أظهرتها الثورات، سرعان ما خبت، مع المشاركة الضئيلة التى حصلت عليها النساء فى انتخابات ما بعد الثورة. إذ انخفض تمثيلهن فى مجلس الشعب (البرلمان) المصرى بعد الثورة من ١٢ إلى ٢ فى المئة، وأُلغيت الحصة التى كانت مخصّصة لهن فى ظل نظام مبارك وهى ٦٤ مقعدا. وبدت نساء ليبيا مهمّشات فى المرحلة الجديدة، فى ظلّ هيمنة القبائل التى تكمّم صوت المرأة وتفرض عليها حروبها، كما آراءها واتجاهاتها السياسية. وذهبت سدىً كلّ التقارير بها عن نساء شجاعات فتحن منازلهنّ للثوار وعتادهم، وساعدن فى تهريب السلاح والمعلومات لهم، حتى صنعن النصر على النظام البائد.. كذلك بدأت

أصوات فى برلمانات الثورة تعلو هنا وهناك، مطالبة بالعودة إلى واقع قانونى تكون فيه «المرأة مكمّلة للرجل»، لا مساوية له، وتطالب بخفض سنّ زواج البنات إلى ١٦ سنة، وإلغاء تجريم ختان الفتيات، وإلغاء قانون الخلع والعودة عن الاتفاقات الدولية الموقّعة والمناهضة لكلّ أشكال التمييز ضد المرأة باعتبارها «أداة لهدم الأسرة وتفكيكها». وبدأ تكريس التمييز والعنف والقمع عنوانا للمرحلة الجديدة. والسؤال الذى تطرحه النساء العربيات: أثورة هذه أم كابوس قديم – جديد؟

لم تكن المرأة عبر التاريخ بعيدة عن الثورات والحركات المجتمعية، بل فى الكثير من الأحيان كانت هى المحرك لها وبالأخص فى أثناء انطلاق حركات التحرر الوطنى فى العالم فى القرن الماضى وأخيرا دورها المؤثر والفعال فى ثورات الربيع العربى ولكن علينا أن نحقق التواصل مع الشباب الثورى من كلا الجنسين والعمل من أجل التغيير الحقيقى والديمقراطية وأن تحظى المرأة بالدور الطبيعى والريادى فى التظاهرات والاعتصامات. هناك الكثير يمكن أن تقدمه المرأة فى المرحلة القادمة سياسيا واجتماعيا إن خوف بعض القوى أن تتحرر المرأة من سلطتهم ومن ثم دخول نصف المجتمع فى معركة التحرر الإنسانى لذا نرى أن تلك القوى تلجأ إلى الموروث والتقاليد القديمة التى تحجم المرأة وتضعها فى صورة نمطية غير حقيقية صنعها إعلام المصالح والذى لا يصلح فى هذا الزمان. إن كنا نريد الإبقاء على شعلة الحرية والثورة والمحافظة على ما حققته المرأة بنضالها التحررى وهذا يفرض على النساء أشكالا جديدة للنضال ضمن قضيتها كامرأة مهمشة وضمن نضالها الطبقى والديمقراطى. إن نضال المرأة يتعدى فضاء النضال الديمقراطى والاجتماعى،لأن تجارب التاريخ أكدت أن تحررها الحقيقى لن يكون إلا نضالها كامرأة وقضية خاصة بها ولن تكون بمفردها ولكن سيساندها الكثيرون من المؤمنين بالمساواة والعدالة الحقيقية وسيكونون معها فى الصفوف الأولى، إن الأمة أنجبت مناضلات ستنجز المعركة الأخيرة للتحرر الإنسانى الأشمل بتحرر المرأة وتحررنا جميعا من خلال معركة تنويرية تشمل الجميع، إن الثورات العربية تمكنت من خلق روح وآمال جديدة بإيجاد نظرة متطورة ومنصفة للمرأة بعد تمكنها من إزاحة الأنظمة المستبدة والظالمة للرجل والمرأة، لأنها تمثل جوهر التحرر والديمقراطية الحقيقية للإنسان كذات وللشعوب كهويات(نبيل تومى: المحور: حقوق المراة ومساواتها الكاملة فى كافة المجالات الحوار المتمدن – العدد: ٣٦٤٢ – ٢٠١٢ / ٢ / ١٨ – ٤٩: ١٠).